جامعة الدكتورالطاهر مولاي ـ سعيدة ـ

كلية الحقوق و العلوم السياسية

مؤشر التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص:دراسات مغاربية

إعداد الطالبة: عبدالمالك حياة

إشراف الأستاذ: بعوني أحمد

لجنة المناقشة

الأستاذ:بعوني أحمد.....مشرفا ومقررا

الأستاذة:عياشي حفيظة:.....رئيسا

الأستاذة:حلوي خيرة.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2017/2016

شكر وعرفان

قال رسول الله صل الله عليه وسلم"لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ".

بعد شكر المولى عزوجل الذي أعانني على اتمام هذا العمل،كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل"بعوني أحمد".الذي تفضل مشكورا بقبول الإشراف على هذا العمل،كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة وهذا لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

كما لاأنسى توجيه الشكر الجزيل إلى أساتذة العلوم السياسية وكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديا الأعزاء حفظهم الله وإلى جميع أفراد أسرتي الكريمة.

إلى كل من ساندني وازرني في دربي الدراسي وكان له الفضل في إنجاز هذا العمل وأسأل الله لي ولكم أن يهدينا التوفيق والرشاد.

مقدمة

المقدمة :

يعد التعليم من أهم خصائص الإنسان التي تميز بها عن غيره من سائر الخلق ، فحضارته تجسيد وامتداد لاهتمامه بالتعليم،وهي نتاج فكره ووجدانه وتعامله المستمر مع بيئته.

وقد اهتمت دول عبر العصور التاريخية المختلفة بالتعليم والمعرفة للتحقيق أهداف نمو المجتمعات وتطورها حسبما تقتضيه الظروف المحيطة والتحديات التي تواجهها.

كما يعتبر التعليم القوة المحركة لزيادة طموحات وتطلعات الأفراد للوصول بهم إلى أرقى المستويات وإتاحة الفرص أمامهم للحراك والسلم الاجتماعي وتهيئة وسائل التفكير الموضوعي واكتشاف قدرات ومهارات الأفراد وتنميتها فضلا عن الزيادة من القدرات الخلاقة والإبداع، علاوة على ذلك عملت الدول على ربط التعليم والتنمية الاجتماعية وهو ما يتم عن الوجود علاقة مفصلية بينهما ،كما يعتبر التعليم الركيزة الأساسية في إحداث التنمية الاجتماعية عن طريق مساعدة الأفراد لتقبل عمليات التغيير الاجتماعي المصاحبة للتنمية.

وتشكل المعرفة زادا محركا للمجتمع فقط حين يملك المجتمع المعني المعرفة لتقييمها وتحديد أوجه استخدامها ، إذ على الرغم من أن الناس يتعلمون من تجاربهم الحياتية فإن قدرتهم على التعلم وتحديد المعارف الأكثر استجابة لاحتياجات الحاضر والمستقبل تعد أهم الشروط التي تحدد قدرة كل مجتمع على الاستفادة مما قد يتراكم لديه من معارف وهذه القضايا تتعلق بالثقافة وما تقوم عليه من قيم وتقاليد وتعتمد على نجاعة طرق التدريس ومناهج التربية والتعليم للوصول إلى أفضل الطرق لتطبيق علومهم لتنمية مجتمعاتهم وإثر حياتهم وحياة شعوبهم.و هو ما جعل الدول تولي عناية استثنائية لبرامج التعليمية والجزائر إحدى هذه الدول

ولا تتحقق الجودة في التعليم إلا عن طريق توفير بيئة تعليمية وصحيحة وتوفير المواد الأساسية التي تؤدي إلى الجودة والامتياز في التعليم وبالتالي الوصول إلى مستويات تحصيل متقدمة للجميع من

خلال تعاون الأهل والإدارة والمعلمين والتلاميذ والهيئات الاجتماعية على إيجاد بيئة مناسبة للتعليم والأمان الاجتماعي.

وقد وجدت الجزائر نفسها بعد الاستقلال تخلق اجتماعي وثقافي بأشكاله المختلفة تمثل في الفقر والحرمان وتفش الأمية ، وكان لزاماً على الجزائر أما هذا التحدي أن تجسد طموح الشعب في التقييم والتنمية وأن تستعيد مكونات هويته وبُعدِهُ الثقافي من خلال بناء منظومة تربوية جزائرية شكلاً ومحتوى وشكل التعليم أحد الأولويات الأساسية في تحقيق التنمية الاجتماعية.

ولكي يتناسب التعليم مع احتياجات خطط التنمية لابد من مراعاة المجتمع والمشكلات التي يعاني طمح إليها حتى يمكن المتعلمين من إدراك ممارسة مبادئ المجتمع وقيمه وعاداته وذلك للمحافظة على تطوير المجتمع والارتقاء به.

من هنا يمكن القول بأن التعليم بدور محوري في تنمية المجتمع ، وذلك من كون أن الفرد المتعلم والمثقف يعد أكثر إدراكاً لدوره الإيجابي في المجتمع، وتنمية لسعة إدراكه ومعرفته وخبرته يصبح واعياً لحقوقه واجباته اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه ، والمعرفة المكتسبة من التعليم لا تهب الفرد مهارات متنوعة فقط بل تجعل منه مواطناً مسئولا في المجتمع ، حيث يؤدي واجباته بمسؤولية عالية ، ويقوم باحترام القواعد والمعايير التي يؤمن بها مجتمعه، وبهذه الطريقة يصبح الفرد فاعلا في الإسهام بالاصطلاحات والتحولات الضرورية للمجتمع الذي ينتمي إليه.

وعليه يبدو أن تحقيق التنمية الاجتماعية ،لا يكون إلا من خلال تقريب وجهة النظر بين النظامين التعليمي والاجتماعي وتفعيل دور المدرسة في هذه العلاقة النظامية ، وذلك لما لها من إمكانيات معنوية ومادية تمكنها طبقاً من القيام بدور فعال بالنهوض بالمجتمع وخدمته.

أن التعليم في مجتمع ما يعد نتاجاً للميراث الثقافي والخبرات الماضية ولنمط المجتمع القائم ، لكن هذا النظام يعمل في الوقت ذاته من أجل تدريب الأفراد الذين سيشكلون مجتمع الغد وستعاملون مع مستجداته وسيواجهون تحدياته.

إشكالية الدراسة: يعتبر النظام التعليمي جزءاً حيويا من النظام المجتمعي لأي أمة من الأمم ومدى تأثير وتأثر كل منهما بالآخر تؤكد حيوية دور النظام التعليمي وتأثيره على المجتمع ، والنظام التعليمي من أهم القطاعات المجتمعية التي تؤثر وتتأثر ببقية النظم المجتمعية الأخرى وبناءا على هذا وأكثر جاء موضوع الدراسة تحت عنوان "التعليم في الجزائر وعلاقته بالتنمية الاجتماعية "و للإجابة على هذه الإشكالية تم وضع التساؤل الرئيسي التالي : ماعلاقة التعليم والسياسات التعليمية في الجزائر مع التنمية ؟وتحت هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية تتمثل في

- ما هي أهم الاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر لتطوير السياسات التعليمية في مجال التنمية الاجتماعية وما موقع التعليم في الدساتير الجزائرية؟
- فيما تتمثل مراحل التعليم في الجزائر والأسس التي تقوم عليها ديمقراطية التعليم وهل يمكن اعتبار التعليم استثماراً أو استهلاكاً وما هي المعايير المعتمدة لمعرفة ذلك؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين نظام التعليم والتنمية الاجتماعية وهل يمكن أن تتحقق التنمية بدون تعليم؟

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيار موضوع هذا البحث إلى جملة من الأسباب وهي الأسباب الذاتية والأسباب الموضوعية.

1. الأسباب الذاتية: يعود سبب اختياري لهدا الموضوع مدى إدراكي لأهمية التعليم والبرامج التعليمية ودورهما الاجتماعي والسياسي ورغبتي في ممارسة هده الوظيفة والمساهمة قدر الإمكان في تنمية بلدي انطلاقا من موقعي .
2. الأسباب الموضوعية: : يعود إلى كون التعليم يحظى بأهمية كبيرة لدى الشعوب، ومتابعة كل جديد حوله يعتبر أمرا ضرورياً ، يؤثر في المجتمع ويتأثر به .

أيضا تتمثل في كون التعليم يمس المجتمع بالدرجة الأولى وأهمية التعليم في الجزائر تحتل درجة عالية باعتباره وسيلة المجتمع وأداته الرئيسية في التقدم والتطور والنمو فهو مطلب اجتماعي يحقق طموحات الأفراد والمجتمعات ،وكذلك موضوع التعليم في الجزائر يثار حوله الكثير من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات مقنعة.

فرضيات الدراسة:

أ. الفرضية المركزية: يعتبر التعليم بعدا من أبعاد التنمية الاجتماعية للتقدم الاجتماعي وظيفته الأساسية متمثلة في النهوض بالمجتمع والجزائر من الدول التي تقر بذلك وتعتبره من الأولويات.

ب. فرضيات الفرعية

1. النظام السياسي بعد الاستقلال على إقامة نظام تربوي يوائم المجتمع الجزائري ، الدساتير الجزائرية أولات أهمية كبيرة للتعليم من خلال نصوصه .
2. كذلك نجد دستور الجزائر 1966 ينص على مجانية التعليم والديمقراطية .
3. إن النظام التعليمي جزء من المنظومة المجتمعية يؤثر في المجتمع ويتأثر به فمراعاة الأبعاد الاجتماعية للسياسات التعليمية يضمن لها الاستمرارية وتنفيذ الأهداف خاصة عند ارتباطها بخطط التنمية الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث للكشف في السياسة التعليمية والتنمية الاجتماعية والعلاقة بينهما في الجزائر،أي البحث في تنمية المجتمع في الجزائر وما هي أهم أهداف ومهام التعليم داخل المجتمع، وهل يستطيع التعليم النهوض بالمجتمع ، خاصة وأن ملامح المجتمع تتشكل وفق النظام التعليمي السائد، وأن نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيرا على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع، فالتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات. وأيضاً التعرف على مدى نضال الدولة الجزائرية لتحقيق قدر كاف من التعليم لأبنائها، لأن التعليم كان وما يزال مطلباً اجتماعيا يحقق طموحات الأفراد بعد

الاستقلال وإلى يومنا هذا وأهم التحديات في رسم السياسات التعليمية بالإضافة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين نظام التعليم والتنمية الاجتماعية.

المناهج الدراسية:

إن المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة تتضمن قواعد وخطوات للإجابة عن أسئلة البحث واختيار فرضياته ومن أجل اكتشاف الحقيقة ، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي وذلك لأنه يعد من أنسب المناهج وأكثرها استخداماً في دراسة الظواهر الإنسانية والسلوك الاجتماعي.ويعتبر موضوع الدراسة جزء منها وقد استخدم هدا المنهج لوصف واقع الجزائر بعد الاستقلال وكدا وصف واقع البرامج التعليمية والسياسات التنموية في الجزائر.

بالإضافة إلى المنهج التاريخي لتتبع مسار التعليم في الجزائر بعد الاستقلال وإلى يومنا هذا.

وأيضا اعتمدت على منهج تحليل المحتوى لمعالجة النصوص الدستورية الجزائرية في تناولها للتعليم خاصة بالإضافة إلى المنهج المقارن لمقارنة التعليم والسياسات التعليمية في الجزائر بعد الاستقلال،خاصة في مرحلة الأحادية الحزبية ومرحلة التعددية والحزبية.

أدبيات الدراسة:

للتعليم أهمية كبيرة في المجتمع فهو يعتبر مؤشر من المؤشرات التي تدل على تطور المجتمعات وتقدمها.

لقد اعتمدت في هده الدراسة إلى ماتطرق إليه يحي محمد نبهان في كتابه"الأساليب الحديثة في التعليم والتعلم"إلى تعريف التعليم وذكر أهميته،والدكتورة زكية إبراهيم كامل أعطتنا فكرة عن علاقة التربية بالتعليم وكيفية تأثيرهما في المحيط الاجتماعي ومهام التعليم في كتابها"أصول التربية ونظم التعليم".

كما اعتمدت على كتاب صالح بلحاج في كتابه "النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978"تحدث فيه عن الظروف الاجتماعية للجزائريين بعد الاستقلال.

وكتاب "التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر"لمصطفى زايد تحدث عن فعاليات نظام التعليم وإسهامها في دعم أهداف التنمية الاجتماعية بمجتمعنا الجزائري،أما عبد الجواد بكر فقد تكلم عن مقومات السياسة التعليمية في كتابه"السياسة التعليمية وصنع القرار".

كما لانغفل عن ذكر كتاب "السياسات التربوية والنظام السياسي"لهاني محمود بني مصطفى تطرق فيه إلى دور المؤسسة التربوية التعليمية في العمل السياسي.

خطة الدراسة: بعد البحث استقرت الخطة الدراسية في مقدمة،فصلين وخاتمة.

الفصل الأول: تطرقت في هذا الفصل إلى الإطار النظري والمفاهيمي للتعليم والتنمية الاجتماعية تضمن ثلاث مباحث.الأول تناول "مفهوم التعليم" أما الثاني فخصص "لمفهوم التنمية" وتلاه الثالث بعنوان" مفهوم التنمية الاجتماعية".

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان "تأثير التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر".اندرجت في إطاره ثلاث مباحث.الأول بعنوان" الظروف الاجتماعية بعد الاستقلال" أما الثاني بعنوان." مقومات السياسة التعليمية"أما فيما يخص المبحث الثالث فقد خصصته "لعلاقة التعليم بالتنمية الاجتماعية".

أما في الخاتمة فقد تم فيها حوصلة النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة.

صعوبات الدراسة: يوجه كل باحث في مجال دراسة البحث صعوبات لكن هذا لا يمنع من استمراره في بحثه ، ومن الصعوبات التي واجهتها أثناء القيام ببحثي هذا.

- إن التعليم حقيقة موضوع فتي والدراسات فيه قليلة خاصة في دول العالم الثالث وهذا ما تطلب جهداً أكبر في البحث عن مراجع خارج مكتبة الكلية .
- واجهتني صعوبة في إيجاد مراجع متعلقة ببعض عناصر بحثي.
- بالإضافة إلى نقص الموضوعية في المراجع أو اتجاهها وجه إيديولوجيا .

الفصل الأول:
الإطار النظري والمفاهيمي للتعليم والتنمية الاجتماعية

تمهيد:

يمكن القول أن التعليم عنصر رئيسي من عناصر إستراتيجية التنمية وعامل لا غنى عنه لانطلاق أي مجتمع إلى مسار التنمية والتقدم، ويتم ذلك من خلال تنمية قدرة الدارسين على التفكير والنقد وقدرتهم على التجديد والابتكار في ظل مناخ عام تسوده الحريات بمختلف صورها، فالتعليم عملية تطور للملكات ثقافية ونفسية وذهنية تعيد ترتيب الأولويات وبناء الشخصيات اكتشاف المواهب الكامنة تكيل الطموحات، لذلك تحتاج المجتمعات لنظم تعليم مؤهلة لبلوغ تطلعات الأمم والأهداف التي تسعى للوصول إليها في المدى المنظور والبعيد.

المبحث الأول: مفهوم التعليم

المطلب الأول: تعريف التعليم وأنواعه

أولا: تعريف التعليم

يعتبر التعليم جهداً ينصب على مساعدة الفرد على التعلم، للوصول إلى أهداف تربوية محددة، فعملية التعليم هي عملية تحفيز وإثارة قوى المتعلم العقلية ونشاطه الذاتي، لتتشكل له معرفة بوضعها في حياته على جميع الأصعدة وتجد أنّ القرآن الكريم قد أشار في إحدى آياته أن الله خلق الإنسان من بطن أمه لا يعلم شيئا، وفي آية أخرى أن الله خلق الإنسان (أدم)، وعلمه الأسماء كلّها كما أنه أشار إلى أنه هناك عدة أنواع من العلم (العقلي ، والتلقيني) ولكل نوع من هؤلاء العلوم شروطه.

كما أشار إلى أن الإنسان ما أوتي من العلم إلا قليلا كما حثه على النفوذ من أقطار السموات والأرض إن استطاع وأكد له أن ذلك لن يكون (لا بسلطان العلم) من خلال هذه الإشارات نستنتج أن القرآن الكريم والإسلام كدين أعطى أهمية كبيرة للعلم ومن هنا كان التعليم والتعلُّم أكثر ضرورة للفرد المسلم.

المعنى اللغوي: تجد كلمة تعليم تتحمل المعاني في المعاجم اللغوية العربية التالية يمكن اشتقاقها من الفعل الماضي (علم) ومضارعة (يعلم)، (تعليما) لقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، يمكن أن تشتق تعليم من الفعل الماضي (تعلم)، تعلم الشيء بمعنى عرفه، حفظه، إلتقنه[1].

المعنى اصطلاحي: التعليم هو مجهود شخصي لإعانة شخص آخر على التعلم فالتعليم عملية حفز واستتاره لقوى العقلية ونشاطه لذاتي وتهيئة الظروف المناسبة التي تمكن المعلم من تعليم المتعلم، كما أن التعليم الجيد يكفل انتقال أثر التدريب والتعلم وتطبيق المبادئ العامة التي يكتسبها المتعلم على مجالات

[1] عمارية داود ، **دور المنظومة التعليمية في ترسيخ الثقافة الهوياتية في المغرب العربي**، شهادة ماستر في العلوم السياسية، الجزائر، جامعة الدكتور مولاي طاهر 2015-2016 ، ص 28.

أخرى ومواقف مشابهة[1] في عملية التعليم لدينا المُعَلِمْ والمُتعلَّمْ من خلال هذا التعريف يتضح لنا أنّ العملية التعليمية تقوم على أساسين أولهما "المُعَلِّمْ والثاني "المُتَعَلِّمْ"، وأن التعلم هو حصيلة ما يحصل عليه المتعلَّم من المعلم.

كما أن التعليم : هو العملية التي يتم بمقتضاها إعداد فئات وكوادر مختلفة من ذوي التخصصات المتباينة إعدادا اجتماعيا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا وإكساب الأفراد المعرفة والمهارات وتنمي فيهم القدرات والاستعدادات والقيم وتنمي البناء أو التكوين الكلي للشخصية الإنسانية الأكثر فاعلية وتوافقا وتفاعلا وإنتاجية في مجتمعها ويتم ذلك هن طريق المدارس والمعاهد التعليمية التي تنشئها الدولة لهذا الغرض وذلك بهدف المشاركة في التنمية الاجتماعية[2].

يتضح من هذا التعريف أن التعليم أداة أساسية يتم بموجبها تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معاً، وضمان التطوير لأمة في مسيرتها نحو التقدم والرقي في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

أيضا التعليم هو نظام من الأعمال المقصودة وسلسلة من العمليات والنشاطات المنظمة الهادفة لإحداث التفاعل وهو عملية تفاعل متبادل بين المعلم والمتعلمين، يفترض أن تؤدي إلى تغير ايجابي في السلوك ولاسيما سلوك المتعلمين والتعلم نتاج ايجابي لعملية التعليم، والتعليم والتعلم كلاهما عمليات ضمن عملية أوسع وأشمل هي التربية ، فيجب أن يكون التعلم والتعليم واقعا كله في إطار العملية التربوية[3].

فالتعليم هو جزء من التربية فعندما يتعلم الفرد شيئا أو يكتسب خبرة من نوع معين ويمارسها في سلوكه فهو قد تعلم، وهنا يجدر بنا أن نفرق بين التعليم والتعلم.

---

[1] يحي محمد نبهان، **الأساليب الحديثة في التعليم والتعلم**، الأردن : دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع 2008، ص 39.

[2] حنفي عوض، **علم الاجتماع التربوي**، مدخل الاتجاهات والمجالات ، القاهرة : مكتبة نهضة الشرق، 1984، ص ص5-9.

[3] خالد فاطمة زهرة، **العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة التعليمية في الجزائر**، شهادة لنيل الماستر، سياسات عامة وتنمية الجزائر جامعة دكتور مولاي طاهر 2015-2016، ص22.

فالتعليم يعني أن يعلم الإنسان غيره أو يعاونه على اكتساب المعرفة ومثال ذلك ما يحدث داخل حجرات الدراسة أو المعمل أو الورشة، المصانع ، الجامعات.....الخ في حين أن التعلم يعني أن يمارس الفرد عملية التعلم بنفسه، فالذي يستذكر دراسة أو يحفظ معلومات تتعلق بدراسته، أو يقوم بأداء تدريبات تعينه على ذلك ، ومن تم تتكون لديه خبرة عنها، فهو قد تعلمها أيضاً [1].

وتعرف التربية : بأنها ترقية جميع أوجه الكمال التي يمكن ترقيتها بالفرد، كما أن التربية هي إعداد الإنسان للقيام بواجباته المختلفة في الحياة وهي تنمية كل قوى العقل تنمية كاملة ملائمة، ومن خلال هذا التعريف ما هو الفرق بين التربية والتعليم، وهل يمكن اعتبار التعليم جزء من التربية؟

[1] د. زكية إبراهيم كامل، نوال إبراهيم شلتوت، **أصول التربية ونظم التعليم**،ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر 2007، ص46.

الفرق بين التربية والتعليم:

تتجه التربية إلى الفرد فتهتم به بجميع نواحيه العقلية الاجتماعية، المعرفية العاطفية والأخلاقية أما التعليم فيتناول جانب العقل فقط غير أن التفرقة بين التربية والتعليم شيء غير واقعي فالذين يرون قصر التربية على تربية الخلق وغرس العادات ، وقصر التعليم على تحصيل الحقائق والمعلومات إن هم إلا مبالغون، فأحيانا يطلق التعليم على التربية، وذلك عندما يكون التعليم منوط على تعديل السلوك لا مجرد تحصيل حقائق ومعلومات فقط.

ومما سبق يتضح أن التربية أعم وأشمل من التعليم ، لأنها تعني كل المؤثرات والعوامل التي يعيش وسطها الفرد وتؤثر فيه وتعني الخبرة بجميع عناصرها وتحدث داخل المدرسة وخارجها فتشرك فيها جميع المؤسسات والمؤثرات وتستمر باستمرار تفاعل الإنسان في مواقف الحياة المختلفة.

أمّا التعليم فإنه الجانب المتخصص من التربية والذي يتصل بالتدريس وبموقف المعلم والمتعلم، فالتعليم هو حث المتعلم على التعلم فينقل إليهم المعرفة ويدربهم على مهارات معينة ومحددة ويجعلهم أكثر وعيا بالمعلومات وهو يقاس بما يتعلمه الفرد فالتعليم والتعلم من وظائف المدرسة ومن هنا يختلف التعليم المدرسي عن الخبرة الحية التي يعيشها الفرد خارج المدرسة ، فهو يتفاعل مع عناصر مختلفة ، قد تكون منظمة أو غير منظمة[1].

مما يلاحظ أن التربية والتعليم كلاهما يؤثر في المحيط الاجتماعي اللذان يمارسان فيه عبر إمكانية تغيره وتطويره مع العلم أن التربية تستقي أهدافها من المجتمع وهذا دليل على علاقة التفاعلية بينهما.

كما يساهم قطاع التربية والتعليم في تطوير الفكر العلمي ، علما أن لكل مجتمع ثقافته ونسقه القيمي.

[1] د. زكية إبراهيم كامل، نوال إبراهيم شلتوت، **المرجع السابق ص**16.

ثانيا:

أنواع التعليم:من المعروف أن هناك عوامل كثيرة تتدخل في تحديد نوع التعليم في أي مجتمع من مجتمعات البشرية منها ما هو إيديولوجي ومنها ما هو اجتماعي أو جغرافي أو اقتصادي أو سكاني ومنه ما هو عقائدي أو ديني ولكن الأنواع المعروفة في العالم هي:

أ. **التعليم الأكاديمي**: وهو ذلك النوع من التعليم الموجود في المدارس على اختلاف مستوياتها وما يتبع ذلك من تعليم عالٍ في المعاهد والجامعات.

ب. **التعليم المهني الفني**: وهو التعليم الذي يؤهل صاحبه لممارسة مهنة معينة تحتاج إلى قدرة فنية محددة منها، الدراسات التجارية والزراعية والهندسية.....الخ.

ج. **التعليم الحرفي**: ويؤدي إلى امتلاك حرفة معينة وهذا النوع يعتبر أقل درجة من التعليم المهني وأسهل منه، وأقل في عدد سنوات التعليم ومن أمثلة عليه: الحرف الميكانيكية والكهربائية وأعمال الغزل والنسيج.

د. **التعليم الشامل**: ويجمع ما بين الدراسات الأكاديمية والدراسات المهنية بحيث يدرس الطالب مواد أكاديمية عامة لنهاية المرحلة التعليمية المحددة وفي الوقت نفسه يدرس المواد المهنية التي يرغب في دراستها جنباً إلى جنب حتى يكمل الدراسة الثانوية العامة[1].

هـ. **التعليم الديني**: كالمساجد والكتاب عن السنة والجماعة ,الحوزة العلمية عند الشيعة، الزوايا عند المتصوفة، الكنيسة عند المسيحيين....الخ.

ولكن بالعودة إلى باولو فريري نجد أن جميع أنواع التعليم يمكن تصنيفها إلى نوعين، التعليم التلقيني والتعليم الحواري.

[1] إبراهيم ناصر، **أسس التربية**، ط1 عمان: دار عمار 1989 ص 129.

الحوار عند باولو فريري: توصل فريري إلى طريقته الحوارية من خلال تجارب تربوية مارسها بنفسه في البرازيل ثم في شيلي ضمن برنامج هيئة الأمم المتحدة واليونسكو وقد سعى فريري إلى أن يجعل التعليم أداء للتغير الاجتماعي والتحرر الإنساني .

من خلال طريقة الحوار ووصف التعليم في مجتمعات العالم الثالث بأنه غالباً ما يكون وسيلة لتغيب الإنسان عن واقعه ومشاكله من خلال الاقتصار على التقين الذي يؤدي إلى تكوين عقول آلية غير قادرة صنع مستقبلها، وتحويلها إلى آلات فاقدة لكل قدرة في النظر إلى العالم بعين ناقدة، وعبر فريري عن ذلك بقوله أن التلقين من بقايا الاستعمار والتبعية "لأن المعلم الاستعماري كان ينقل معلوماته إلينا وكان علينا أن نبتلع بالجملة هذه المعلومات.

ووجد فريري أن أهمية الحوار تكمن في قدرته على الاستشعار الإنسان لحالته ونقدها من خلال وعيه أولاً بذاته وبمعاملة مشاكله.

ويرى فريري أن الهدف من التعليم يجب أن يكون مساعدة أفراد المجتمع على الوصول إلى مستوى الوعي الناقد من خلال علاقة حوارية مع الآخرين من أجل فهم حقيقة العالم الذي يعيشون فيه والمدخل الفكري لطريقة فريري يعتمد على " المواقف الاجتماعية" التي يعيشها الدارس يومية بهدف تعميق خبرة الدارس وتوسيع مداركه من خلال حوار يجعل المعلم والدارس في حالة تعليم مستمر[1].

[1] إلهام عبد الحميد، **المناهج وطرائق التعليم والتعلم** منظور ثقافي ط1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر 2010، ص237.

ومن الشواهد القرآنية التي تحت على العلم:

قال تعالى: ﴿ اِقْرَأْ بِاسمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقْ خَلَقَ الإِنْسانَ مِنْ عَلَقٍ ، اقرأَ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ الّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الإِنْسانَ مَا لَمْ يَعْلَم﴾[1]

كذلك في قوله تعالى: ﴿يرفعُ اللهُ الذّينَ آمَنُوا مِنْكُمْ والذّينَ أُوتُوا العِلْمَ درجاتٍ﴾[2]

قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوي الذّينَ يَعْلَمُونَ والذّينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[3]

ومن الشواهد النبوية التي تحت على العلم:

قال معاد بن جبل رضي الله عنه : «تعلموا العلم فإنه تعلمه لله خشية وطلبه عبادة ومدارسته تسبيح والبحث عنه جهاد، وتعليمه من لا يعلمه صدقة وبذله لأهله قربة ، وهو الأنيس في الوحدة والصاحب في الخلود والدليل على الدّين والمصبر على السراء والضراء، والوزير عند الإجلاء ، والقريب عند الغرباء، ومنار سبيل الجنّة »[4].

وكذلك قول الإمام علّي كرم الله وجهه : «العلم خير من المال ، فالعلم يحرصك وأنت تحرص المال، والعلم حاكم والمال محكوم عليه، والمال تنقصه النفقة ، والعلم يركز بالإنفاق».

فالتعليم هو متبقي كل مسلم، ونبراس الحق، وهادي التائه، وإن طالب العلم إذا مات كان له فضل وأجر الشهيد.

بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم «من أراد الدنيا فعليه بالعلم وأراد الآخرة فعليه بالعلم ومن أرادهما معاً فعليه بالعلم»

[1] سورة العلق، الآية:1-2-3-4-5.

[2] سورة المجادلة ، الآية:11.

[3] سورة الزمر، الآية:2.

[4] حديث نبوي.

المطلب الثاني: استراتيجيات التعليم

تعريف إستراتيجية: هي مجموعة من الإجراءات المخططة لتحقيق هدف معين في ظل الإمكانيات المتاحة وتستند الإستراتيجية على طرق ووسائل التعليم الحديثة لزيادة فعالية العملية التعليمية وإكساب الطلاب المعلومات والمهارات اللازمة[1]

كما تعرف الإستراتيجية بأنها خطة تبين كيفية الوصول إلى هدف محدد وتشير إلى شبكة معقدة من الأفكار والتجارب والتوقعات والأهداف والخبرة والذاكرة التي تمثل هذه الخطة بحيث تقدم إطار عام لمجموعة من الأفعال التي توصل إلى هدف محدد[2]

كما تعرف الإستراتيجية التدريسية على أنها تقنية وفق التخطيط والتوظيف الفاعل للإجراءات والأنشطة من خلال الإمكانيات والتسهيلات البشرية والمادية وكذلك المعنوية المتوافرة في تحقيق الأهداف والغايات التربوية والتعليمية.

ومن هنا يمكننا التوصل إلى أن الإستراتيجية هي مجموعة من الإجراءات والممارسات تتضمن مجموعة من الأساليب والأنشطة وأساليب التقويم التي تساعد على تحقيق الأهداف.

[1] الإستراتيجيات وطرق التعليم والتعلم المتبعة ،كلية الفنون التطبيقية جامعة 6 أكتوبر،ص 3.

[2] إستراتيجيات التعليم والتعلم المتبعة ،كلية التربية النوعية ،جامعة القاهرة ،ص 5.

ترتكز عملية التعلم على مجموعة من الإستراتيجيات أهمها:

1. **التعليم التعاوني**: هي إستراتيجية يعمل فيها الطلاب على شكل مجموعات صغيرة في تفاعل إيجابي متبادل يشعر فيه الفرد أنّه مسئول عن تعلمه وتعلم الآخرين بغية أهداف مشتركة وتتميز هذه الإستراتيجية بمميزات عديدة مثل:
   - زيادة معدلات التحصيل وتحسين قدرات التفكير عند الطلاب .
   - نمو علاقات إيجابية بينهم مما يحسن اتجاهات الطلاب نحو عملية التعلم وزيادة ثقة الطلاب بأنفسهم[1] إذن إستراتيجية التعليم التعاوني تسهم في تنمية روح التعاون والعمل الجماعي بين الطلاب وتساعد على تقبل الفرد لوجهات نظر الآخرين.
2. **التعليم الإلكتروني**: وسيلة تدعم العملية التعليمية وتحولها من طور التلقين إلى طور الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات وتهدف إلى إيجاد بيئة تفاعلية غنية بالتطبيقات تجمع كل الأشكال الإلكترونية للتعليم والتعلم حيث تعتمد على تطبيقات الحاسبات الإلكترونية وشبكات الاتصال والوسائط المتعددة في نقل المهارات والمعارف وتضم تطبيقات عبر الويب وغرف التدريس الافتراضية حيث يتم تقديم محتوى دروس عبر الإنترنيت والأشرطة السمعية والفيديو ويمكن الطالب من الوصول إلى مصادر التعليم في أي وقت وأي مكان[2].
3. **العصف الذهني**: هي طريقة حديثة لتطوير المحاضرة التقليدية فهي تشجع التفكير الإبداعي وتطلق الطاقات الكامنة عند المتعلمين في جوّ من الحرية والأمان يسمح بظهور كل الأفكار حيث يكون المتعلم قي قمة التفاعل في الموقف التعليمي، حيث يقوم المحاضر بعرض المشكلة ويقوم الطلاب بعرض أفكارهم ومقترحاتهم المتعلقة بحل المشكلة وبعد ذلك يقوم المدرس بتجميع هذه المقترحات

[1] الإستراتيجيات وطرق التعليم والتعلم المتبعة ،كلية الفنون التطبيقية جامعة 6 أكتوبر،ص 1.

[2] إستراتيجيات التعليم والتعلم النوعية ،كلية التربية النوعية ،جامعة القاهرة ،ص 2.

ومناقشتها مع الطلاب ثم تحديد الأنسب منها ويعتمد الأسلوب على إطلاق حرية التفكير وإرجاء تقييم والتركيز على توليد أكبر قدر من الأفكار وجواز البناء على أفكار الآخرين[1].

4. **إستراتيجيات التعلم الذاتي**:تعتمد إستراتيجية التعلم لذاتي على قيام الطالب بتحصيل المعارف والمهارات ، معتمداً على القدرة الذاتية في التحصيل من مصادر التعليم المختلفة مما يحقق تنمية شخصيته والقدرة على مواصلة التعليم بنفسه، مما يؤدي لمتابعة التقدم والتطور الذي يحدث في مجال تخصصه.

5. **إستراتيجيات التعلم التجريبي**:تعتمدها البرامج التعليمية المختلفة من خلال قيام الطلاب بعمل تجارب معملية لتطبيق المعارف المكتسبة في بعض المقررات الدراسية بما يؤدي إلى ترسيخ المفاهيم لدى الطلاب بالإضافة إلى عمل زيارات ميدانية في المصانع والشركات وأيضا التدريب الميداني.

6. **إستراتيجيات التعليم الغير مباشر**: تعتمد إستراتيجية التعليم الغير مباشر قيام الطلاب بحل مجموعة من التمارين التطبيقية على المعارف التي تم تدريسها بالمقررات الدراسية ويقوم عضو هيئة التدريس أو عضو الهيئة المعاونة بمتابعة الطلاب على حل مشكلات التي تواجههم في الحياة العملية .

7. **إستراتيجيات التعلم المباشر**: المحاضرة في أحد طرق التدريس الفعالة وهي الملائمة لتوصيل أكبر قدر من المعلومات للمتعلمين ، ويمكن تطويرها بما يسمح للمتعلم بالمشاركة الفعالة من خلال الأسئلة أو المناقشات[2].

[1] إستراتيجيات التعليم والتعلم النوعية ، ،ص 2

استراتيجيات وطرق التعليم والتعلم,المرجع السابق،ص 3

من خلال ما سبق عند بناء إستراتيجية تعليمية لابد من مراعاة الخصائص التالية لعملية التعلم:

1. التعليم عملية نشطة: بمعنى أن المتعلم يبدل جهداً عقليا وذلك لاكتشاف المعرفة بنفسه، فالمعلم ليس ناقل للمعرفة ، ولكنها عملية إبداع حيث يختار منه ما يستطيع ابداعه وتركيبه.
2. أهمية البيئة والخبرة: حيث تأكد نظريات التعلم القائم على المخ على أن البيئة والخبرة تؤثران بدور كبير على المخ، وأنه يتطور بالمعلومات التي تعطي معنا واضحاً لتلميذ ، ويؤكد ذهان 1997 على أن الاعتماد على الإجراءات الشكلية فقط في عملية التعلم لا يتيح استخدام الطاقة الحسابية لدى التلميذ[1] ولابد أن تركيز عملية التعلم على الاستراتيجيات الذهنية في مقابل الاعتماد على الذاكرة حيث يتطلب العصر الحالي السرعة في الأداء والمرونة في مواجهة المواقف المتعددة.
3. الملاحظة: حيث أن الملاحظة والتأمل هما أساس العلم والتي يؤديان إلى التهيؤ والانتباه العقلي، بالإضافة إلى الإحساس والوعي لما يتم تعلمه فالملاحظة هي التي تعطي التلميذ الفرصة لتخمين والتصور الذهني والتي ينبغي أن يدركها التلميذ.
4. الذهنية: إن التعلم لم يعد قاصراً على استقبال المعرفة وتخزينها واسترجاعها ولكن يتطلب من التلميذ أيضا مهارات ما بعد المعرفة وهي القدرة على رصد خطوات تفكيره، بالإضافة إلى تقويمها وهذا يتطلب درجة عالية من الوعي والذهنية في الأداء.

كما لابد أن تتوفر لدى التلميذ قدرة على توظيف تلك المعرفة وتوليد الجديد وذلك بالتفاعل بين ما لديه والمواقف الجديدة.

[1] د. حارص عبد الجابر، **إستراتيجيات التعلم النشط بين النظرية والتطبيق**،رسالة لنيل شهادة الماجستير 2003، ص06.

ديناميكية العقل:إن العقل الإنساني آلة منطقية تعمل في إطار أوامر أو خطوات لإعطاء ناتج محدد، إنما هو عمليات وإستراتيجيات متعددة تبني معنا جديداً ومن سماته الديناميكية والتفاعل وهذا يتطلب ضرورة الاهتمام بالمعنى على حساب الشكل وإعطاء الفرصة لتلميذ لكي يبني معارفه والاهتمام بما لديه من إستراتيجيات معرفية.

التعليم الجيد إنّ التعليم الجيد يتضمن تعليم التلاميذ كيف يتعلمون معتمدين على أنفسهم وكيف يفكرون، وكيف يثيرون دوافع أنفسهم وكيف يصبحون متعلمين ينظمون أنفسهم[1].

إن التلميذ هو الجزء الأساسي في عملية التعلم يحتاج إلى أن يكون مقبولا من الآخرين فالذين يشعرون بالقبول من الآخرين ، يعملون بنشاط وارتياح ويعتبر هذا الجانب من الجوانب التي تتطلبها نظريات ما بعد المعرفة.

إن انغماس التلميذ في الحفظ والتكرار يؤدي إلى استخدام العقل بكفاءة أقل والتحول إلى أنماط سلوكية سبق برمجتها والتي تؤدي إلى تصور العقل ولهذا يعوق أنواع التفكير ذات المستوى الرفيع لدى التلاميذ بالإضافة إلى إعاقة العملية التعليمية.

[1] د. حارص عبد الجابر، المرجع السابق، ص7.

المطلب الثالث: أهداف التعليم ومهامه.

أولا: أهداف التعليم

إنّ التعليم في وقتنا الحالي لم يعد مجرد خدمة لجماهير الشعب فحسب، بل إنّه يعمل على إعداد القوى البشرية التي تقوم على أكتافها مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالدول المتقدمة ذات الموارد الكبيرة ترى في التعليم وسيلة وأداة لتأكيد نهضتها وتدعمها[1].

يمكن تحديد أهداف التعليم حسب أنواعه فنجد أن التعليم الأكاديمي لم يعد مجرد خدمة لجماهير الشعب.لكن ما يلاحظ على الهدف من التعليم الأكاديمي أن الفرد فيه قد يحصل على تعليم أكاديمي عالي، بعد ذلك يتجه اتجاه آخر غير تخصصه الأكاديمي خاصة في دول العالم الثالث.

كما أن الهدف من التعليم قد يكون إيديولوجيا أو دينيا ومثال ذلك البرامج أو الأنظمة التعليمية الاشتراكية التي تعمل على رسم برامج تعليمية تهدف من خلالها على صياغة منظومة أو تصوير إيديولوجي نموذجي لمواطنيها تكون مرجعيتهم الفكرية لتحليل الظواهر والتعامل معها .

أما الهدف من التعليم الديني فهو محاولة المعلم رسم وإيصال رؤية دينية للمتعلم تكون ركيزتها الإنمائية تُشكل رؤيته الكونية للوجود وهنا وجبت الإشارة إلى الحديث النبوي الشريف "الإنسان يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو يمجسانه أو ينصرانه." رواه البخاري في صحيحه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم[2]

كمَّا أن التعليم يساعد على اكتشاف وتنمية قدرات الأفراد ومواهبهم ويهيئ لهم سبيل التفكير الموضوعي في مختلف المسائل ، كما يزيد قدرتهم على الخلق والإبداع,هدا علاوة على كونه يحفز الأفراد على تحقيق التقدم,ويجعل العقول والنفوس أكثراستعدادا لتقبل الحقيقة و البحث عنها,فالارادة الحرة الواعية هي محصلة التعليم.

[1] حسين منصور وكرم جيب، **التعليم وخطة التنمية، القاهرة**، مكتبة الوعي العربي 1970 ص 146.

[2] رواه البخاري في صحيحه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

والتربية والتثقيف تعتبران الركيزة الأساسية التي لا غنى عنها في إحداث التنمية بمفهومها الاجتماعي الواسع، ويعتبر التعليم إحدى القوى المحررة للأفراد والجماعات والمجتمعات ، فهو يزيد من طموح الأفراد ، ويدفعهم إلى الصعود في السلم الاجتماعي ويساعد الجماعات والفئات المحرومة من الحقوق الاجتماعية على الالتحام ببقية الجماعات الموجودة في المجتمع ، والمطالبة بتجسيد أوضاعهم الاجتماعية ،كما أن التعليم يعتبر أداة النضال والسعي إلى حصول أهل البلاد أنفسهم على إدارة شؤون مجتمعهم[1].

أي أن التعليم هو الوسيلة لتحقيق وعي الأفراد على جميع الأصعدة فيكون قد حصلوا على وسيلة تطوير وضعهم إلى وضعية جديدة أحسن من التي هم فيها.

ويعتبر التعليم عاملا هاماً من عوامل التحديث وأنّه من المتفق عليه أن التعليم ضروري لتحقيق لتنمية الاجتماعية، فهو يقوم بتزويد الفرد بالمهارات الفنية التي تجعل دوره في المجتمع أكثر تمايزاً في تحقيق الموائمة بين القيم الأصلية في المجتمع وبين العناصر الجديدة المرتبطة بعمليات التحديث[2]

فالتعليم له دور في حل المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير السريع الحاصل في المجتمع.

[1] عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية ،ط2 القاهرة : مكتبة وهبة 1977،ص ص 348-349.

[2] د. سيد جاب الله، **التعليم والتنمية**، ط1، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2004، ص16.

ثانيا: مهام التعليم

من مهام التعليم الأساسي تحقيق التوازن الاجتماعي للطفل من خلال تدريبه على اتصال بالآخرين، وتعده لكي يكون فرداً له مشاركاته الاجتماعية بما ينفع به نفسه ومجتمعه ككل لاحقاً.

فهناك العديد من المؤسسات التربوية مهمتها الرئيسية هي تربية وإعداد الفرد الإعداد المناسب لعضوية المجتمع الذي يعيش فيه ومن هذه المؤسسات الأسرة والمدرسة.

أولا: الأسرة: وهي المؤسسة الثقافية التي يبدأ فيها الطفل حياته وتقوم الأسرة بعدة وظائف أهمها:

1. **الوظيفة البيولوجية للأسرة** : الأسرة هي المسئولة عن حفظ النوع وما يتصل به من مسؤولية إنجاب الأطفال ورعايتهم جسميا وصحياً، وتساعد الناحية المادية للأسرة على توفير حاجاتها من مسكن صحي وتوفير الغذاء الصحي والعلاج الضروري لأبنائها ، فتوفر الغذاء المناسب ورعاية الأمم فتهيأ لها الفرصة إنجاب طفل صحيح البدن سليم العقل، وبجانب ذلك فالأسرة مسئولة عن نمو الطفل بيولوجيا فهي تعلمه المشي الجري الكلام وتدرب أعضاء جسمه التدريب المناسب في الموعد المناسب.
2. **الوظيفة النفسية للأسرة:** توفير الأمن والطمأنينة للطفل ، وبدون ذلك يتعرض الطفل لمشاعر القلق والخوف مما يؤثر على شخصية وعلاقاته مع الآخرين فالأسرة التي تسودها المحبة تكون قادرة على أن تعكس مشاعر الحب والحنان لأطفالها وعلى العكس فإن كانت الأسرة تفتقد إلى عاطفة المحبة فإنها تخلق طفلا محروماً من العاطفة[1].

[1] زكية إبراهيم كامل، نوال شلتوت، المرجع السابق ص21.

3. الوظيفة الأخلاقية للأسرة:

تقوم الأسرة بغرس أذاب السلوك المرغوب فيه في الطفل ، فهي تعلم احترام الصغير للكبير، وتلعب القدوة الطيبة في الأسرة دوراً كبيراً في اكتساب الطفل لهذه الأخلاقيات[1] ومن هنا فالأسرة هي المرحلة الأولى التي ينشأ فيها الطفل ويتكون ويكتسب صفات تختلف باختلاف تنشئة كل فرد ممّا تؤثر على شخصية وعلاقاته مع الآخرين.

[1] زكية إبراهيم كامل، نوال شلتوت، المرجع السابق ص22.

ثانيا: المدرسة:

وهي المؤسسة الثقافية الثانية التي ينتقل لها الفرد بعد الأسرة، فهي ذات أهداف محددة مشتقة من فلسفة المجتمع وثقافته وإمكانياته وتخططه المستقبلية وطبيعة العصر والخصائص المتعلمين، فهي تعمل على تربية التلاميذ وتعليمهم وكذا تنظيم خبراتهم التي اكتسبوها من الأسرة والمجتمع الخارجي، فالمدرسة مؤسسة اجتماعية أنشئها المجتمع لتشارك الأسرة مسؤوليتها في التنشئة الاجتماعية [1]

كذلك فإن المدرسة بصفتها مؤسسة اجتماعية مطالبة بالقيام بالعمليات اللازمة لإكساب الأشخاص صفتهم الجمعية، وذلك بنقل الإشارات والقواعد والإيديولوجيات المكتوبة وغير المكتوبة والرموز التنظيمية[2]

وحتى تتمكن المدرسة من القيام بدورها في إعداد الناشئين ينبغي مراعاة ما يلي:

- توافر الوضوح الفكري عن أهداف المجتمع لدى المسئولين عن المدرسة.
- إتحاد كافة الوسائل العلمية التي تساعد على تحقيق الأهداف.
- توفير المتخصصين من المربين المعلمين والفنين والإداريين الذين يمكنهم تحمل مسؤولية العمل التربوي.
- أيضا توافر الوعي بأهمية دور المدرسة عن غيرها من المؤسسات في المجتمع
- يذكر **جون ديوي John Dewy** أن المدرسة إذا نجحت في تدريب الطفل على حسن العضوية في هذا المجتمع الصغير فإن ذلك يضمن إمداده بروح الخدمة ووسائل الفعالية والتحكم في النفس، وإذا تم هذا بنجاح فإننا نكون قد عمقنا أفضل ضمانة للمجتمع الذي لا شك يمكن أن يستمر بجدارة وتزامن مرغوب[3]

[1] محمد عبد الرؤوف عطية، **التعليم وأزمة الهوية الثقافية**، ط1، القاهرة : مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع 2009، ص148.

[2] منصور أحمد منصور، **قرارات في تنمية الموارد البشرية**،بدون طبعة, الكويت: 1976، ص56.

[3] مصطفى زايد، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر** ، بدون طبعة ، بدون سنة نشر، ص89

إن المدرسة لها تكوينها السياسي الواضح التحديد، فطريقة التفاعل الاجتماعي التي نجدها في المدرسة والتي تتمركز حول القيام بالتعلم تحدد النظام السياسي للمدرسة ، والعملية التعليمية داخل المدرسة تتكون من حقائق ومهارات واتجاهات وقيم أخلاقية ، لكن لا تستطيع المدرسة أن تحقق أهداف أو أن تقوم برسالتها على أحسن وجه إلا إذا راعت عدم الوقوع في بعض المنزلقات التي تحول دون نجاحها وأهمية ما يلي:

1. **الانعزالية**:ويقصد بذلك أن تعزل المدرسة بينها وبين البيئة الاجتماعية ومتطلباتها وحاجاتها.
2. **الرجعية**: ولعلى من أقوى عوامل الرجعية في المدرسة هم المعلمين والمديرين الذين لم ينعموا بثقافة مسلكية متجددة توسع آفاقهم.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية

يمكن القول أن التنمية كانت دائما محور اهتمام وتطلعات الشعوب والأمم لكن التنظير لها بشكل مستقل جاء متأخراً نوعاً ما.

تمهيد:

لقد كان أول اهتمام بموضوع التنمية يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي الشهير آدم سميت في كتابة "بحوث حول طبيعة وأسباب ثورة الأمم"، حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي بما يشبه التنمية ، غير أن فكرة التنمية عادت للظهور لأول مرة سنة 1944 في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا عن التربية الجماهيرية ، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن لاهتمام بنسق المجتمع القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمعات المحلية ، وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية قدراتهم على توجيه مسار التغيير الاجتماعي والاقتصادي وتزودهم بمجموعة من المهارات اللازمة.

المطلب الأول: تعريف التنمية.

تعريف التنمية:

– أثار مفهوم التنمية كثير من الجدل على جميع المستويات النظرية والعلمية التطبيقية ، وتحمل المؤلفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب اختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها.

ومنه يصبح مصطلح التنمية لا يؤدي نفس المعنى عند استخدامه في مختلف الدراسات ولعلّ أول ومن استعمل هذا المصطلح هو **جوجين شيلي** حين اقترح خطة تنمية سنة 1889 ومن بين أهم التعاريف نذكر منها:

- التنمية هي عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كماً ونوعاً وتعد حلاً لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات[1]

أي أن التنمية هي عملية إحداث تغير اجتماعي نحو الأفضل بجميع وجوهه وكامل تطلعاته وفقا لما يحتاج إليه المجتمع.

وتعرف التنمية أيضاً بأنها العملية المجتمعة الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمة ذاتياً ، تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور في الوقت نفسه، تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة لارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية ، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمته واستقراره في المدى الطويل[2]

[1] علي خليفة الكواري، **حقيقة التنمية النفطية**، حالة أقطار الجزيرة العربية، " المستقبل العربي" العدد 27، ماي 1981، ص 34-37.

[2] د. سالم المعوش، **العولمة والتربية**، ط1، لبنان: دار النهضة العربية، 2007، ص 119.

أي أن التنمية مشروع مجتمعي يقتضي إحداث تغيرات في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية، تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع في تحقيق مصالحهم الحياتية.

كما أن مفهوم التنمية مرتبط بتغيرات هيكلية وسياسية وثقافية واقتصادية فقد عرّف الدكتور إبراهيم العيسوي التنمية بأنها "تمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمدولة ، وفي العلاقات التي تربط بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية[1].

أي أن التنمية ارتباط بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي يعني ذلك تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك.

أصبح مفهوم التنمية مفهوما مجتمعيا وعالميا يصعب الاتفاق على تعريف محدد له ، يشمل كمية الناتج الاقتصادي ونوعية الحياة فالتنمية عملية مجتمعه تستهدف توظيف الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتاحة لنقل مجتمع تقليدي يعاني عوارض التخلف الثقافي والاجتماعي والعلمي على حالة تتصف بتحرير الناس من الحاجة المادية والظلم والبؤس والجهل والمرض ورفع مستوى حياة كل أفراد المجتمع[2] من خلال هذا التعريف يتضح أن التنمية عملية شاملة متكاملة تهدف لتحقيق مستوى من الحياة الكريمة تزول بالتدريج مشكلات الفقر والظلم والبؤس والجهل والمرض.

كذلك إن التنمية هي حدوث تغير كمي ونوعي في الناتج الاقتصادي وتطور وظيفي وهيكلي في نظم المجتمع ومؤسساته المختلفة وتغير كيفي في قيم المجتمع وعاداته وتقاليده ومواقفه.

أما أحمد زكي بدوي يعرفها بأنها "تحول المجتمع الثابت Static إلى المجتمع المتغير Dynamic وفق احتياجات جماهير الشعب .

وتعرفها سميرة كامل محمد بأنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي أو الحضاري في مجتمع من

[1] إبراهيم مشورب، **قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**، ط1، لبنان: دار المنهل اللبناني 1997، ص95.

[2] د. محمد عبد العزيز ربيع، **التنمية المجتمعية المستدامة**، عمان دار اليازوري 2015، ص 10.

المجتمعات بهدف إشباع حاجاته أي أن التنمية ما هي إلا عملية تغير اجتماعي مقصود وموجه له مواصفات معينة بهدف إشباع حاجات الإنسان[1]

[1] الطاهر سعود ، **التخلف والتنمية في فكر مالك بن نبي** ، ط1، لايوجد مكان النشر دار الهادي 2006، ص 45

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية.

لا يمكن للتنمية أن تتحقق إلا حين يمتلك المجتمع المعني المعرفة العلمية والتكنولوجية والبيئة المؤسسية الملائمة والتوجهات الثقافية القادرة على استغلال الموارد المتاحة بكفاءة وتوزيع نتائجها على أفراد المجتمع بعدالة، كما لابد أن تملك قيادة المجتمع الإرادة الكافية لتوجيهها نحو أهدافها المجتمعية فلابد إدراك أهمية الفرص المتاحة لتطوير اقتصاده وتحسين نوعية حياته، وهذا يتطلب شمولية التعليم ورفع مستواه وغرس قيم العمل واحترام الوقت وإقامة مؤسسات البحث العلمي والتطور التكنولوجي، وإقرار مبدأ التساوي بين الناس في الحقوق والواجبات ، وتوفير أجواء الحرية التي تحفز على العمل والإنتاج والخلق والابتكار والإبداع[1].

من خلال هذا النص نلاحظ أن صاحبه يحدد شروط تحقيق التنمية ويركز على الجانب المعرفي والتكنولوجي كأولى الأولويات ، لكننا نجد أو نلاحظ أن بعض المجتمعات والدول بها تكنولوجيا وخدمات لكنها ليست دولاً متقدمة مثل: دول الخليج.

كما أقرت هيئة الأمم المتحدة في عام 1986 إعلان الحق في التنمية الذي أشار إلى أن التنمية عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، تهدف إلى تحقيق تحسين متواصل في رفاهية كل إنسان وكل الأفراد والتي يمكن عن طريقها إكمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، تتمثل هذه الأهداف في:

- قضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- خفض معدلات الوفيات بين الأطفال وتحسين صحة الأمهات[2]

[1] د.محمد عبد العزيز ربيع، **المرجع السابق**, ص12.

[2] درار محمد، **آفاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة**، شهادة لنيل الماستر في العلوم السياسية ، جامعة مولاي الطاهر ص8.

من خلال هذا الاهتمام الأممي بالتنمية وجوانب محددة في التنمية يمكن القول بأن هذا النص الأممي جاء انعكاساً لواقع دولي تنتشر فيه الأممية وخاصة الأطفال وكذا التمييز بين الجنسين في العملية التعليمية وهي وقائع يمكن أن تطابق مع واقع الجزائر غداة الاستقلال وفي المجتمعات الدكورية.

من خلال ما سبق يمكننا القول:

- أن التنمية هي عملية وليست حالة وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيراً عن احتياجات المجتمع وتزايدها.
- التنمية عملية واعية إذن هي ليست عشوائية بل محددة الغايات والأهداف موجهة بموجب إدارة للتنمية نفي الغايات المجتمعية وتلزم بتحقيقها.
- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ، لا تعتمد على الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية[1].
- كما أن التنمية تعمل على تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي تتمثل في القضاء على الفقر والجهل والتخلف وتحقيق العدالة الاجتماعية أيضاً تحقيق حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة وتحقيق استغلال عقلاني في للموارد وأيضا ربط تكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي.

[1] علي خليفة الكواري، **المرجع السابق**، ص 37.

المطلب الثالث: نظريات التنمية.

أهم نظريات التنمية : إن التنوع النظري الذي يطبع السوسيولوجيا كحقل معرفي والذي تتقاسمه البنائية الوظيفية والمادية التاريخية، على المعالجات والتنظيرات السوسيولوجية المهتمة بقضايا التخلف والتنمية ، باعتبار أن التنمية ما هي إلا عملية تغيير اجتماعي ، حيث عرف هذا الموضوع عدة أطر نظرية ومرجعيات فكرية، حاولت كلها فهم ودراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي للتنمية ويمكن إرجاع إلى أحد القطبين النظريين التاليين:

نظرية التحديث: ظهرت كرد فعل على فشل السياسيات التنموية التي اعتمدت على تحليلات مدرسة التحديث ، تستمد هذه النظرية أفكارها من الإسهامات قدمها كارل ماركس في تحليله للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

الأفكار الأساسية لنظرية التحديث: شكلت ثنائية مجتمع تقليدي مجتمع حديث التي طورها دور كايم في نموذجه النظري إلى جانب تأكيد فيبر على دور الأفكار والقيم الدينية والاتجاهات السيكولوجية في معالجته لموضوع نشأة الرأسمالية الحديثة الإطار العام لنظرية التحديث، حيث نظرت إلى التطورات العصرية التي حدثت في المجتمعات الأوربية إثر قيام الثورة الصناعية نظرة إيجابية تفاؤلية باعتبارها الركيزة التي قامت عليها الانجازات الكبرى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وقد حاولت هذه النظرية معالجة مشكلة التنمية في الدولة المتخلفة من خلال المنظور الغربي الذي اهتم بدراسة كيفيات تحول الدول المتخلفة ذات البنى التقليدية إلى البنى الحديثة والعصرية التي تم تحقيقها في الدول الأوربية[1]

تعتبر الأفكار والمضامين الأساسية لنظرية التحديث المطلق العام الذي وجه جهود المنظرين السوسولوجين المهتمين بقضايا التخلف والتنمية غير أن عقود من التنمية وضعت هذه الأفكار على محك الواقع فعدل بعضها وطور بعضها الآخر ومن أبرز الاتجاهات النظرية المشكلة لنظرية تحديث نجد ما يلي:

[1] الطاهر سعود ، **المرجع السابق**, ص48.

أولا: اتجاه النماذج والمؤشرات:

يعتبر كل من بارسونز "Parsins" وهوزليتز "Holselitz" ولبست "Lipset" من أهم منظري هذا الاتجاه ، الذي يتميز بمحاولة دراسة المؤشرات الكمية والكيفية للتنمية، مع تقديم نماذج مثالية للخروج من حالة التخلف محاولين استخلاص السمات والخصائص الأساسية للمجتمعات الغربية المتقدمة وتقديمها على أنها النماذج المثالية للتنمية ، التي تعاني منها [1].

والتنمية استناداً إلى المؤشرات الكيفية تتمثل في اكتساب المجتمعات المتخ نة متغيرات المجتمعات المتقدمة واستيعابها والتخلي عن المتغيرات الشائعة.

هذا الاتجاه النظري يستعين بمؤشرات كمية يستخدمها في التعبير عن ثنائية التخلف- التقدم نذكر منها:

- متوسط الدخل ، درجة التعليم، من حيث عدد المتمدرسين وخريجي المدارس والحاصلين على التعليم العالي.
- المستوى الصحي، من حيث معدل الوفيات ومتوسط العمر وعدد الأطباء.
- نسبة السكان الحضاريين ونسبة العمال الزراعيين[2].

ما يمكن ملاحظته على هذا النموذج أنه بقدر ما يسعى لأن تكون أبحاثه علمية باستخدام منهج كمي علمي إلا أنه يقع في مشكل "النمدجة" أي جعل المجتمعات الغربية نموذجا يقتدي به في حين أن الكثيرمن علماء الاجتماع يرون بالاختلاف النسبي بين المجتمعات رغم تقاطعها في الكثير من الأمور.

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**،الإسكندرية: المكتبة الجامعية 2002، ص 49.

[2] الطاهر سعود، **المرجع السابق**, ص52.

ثانيا: اتجاه الانتشار الثقافي (التثاقف):

يميل هذا الاتجاه إلى تأكيد وإبراز التكنولوجيا والسلع الاستهلاكية والأفكار والقيم الغربية التي تنتقل إلى الدول النامية عبر وسائل الاتصال الجماهيري ونظم التعليم والسياحة حيث يصبح المقصد الأساسي هو تحقيق النمط الحضاري الغربي وسيادته "عملية تغريب"[1] .

من هنا يمكن القول أن أصحاب هذا الاتجاه الانتشاري يعتقدون أن القيم التقليدية السائدة في الدول المتخلفة لاسيما دول العالم الثالث هي المصدر الحقيق للتخلف مهملين بذلك العوامل التاريخية والبنائية كالدور الذي لعبه الاستعمار في تحطيم اللبنة الاجتماعية والاستغلال البشع لثروات تلك البلدان ، وما يترتب عن ذلك من فقر وجوع وتردي الأحوال التعليمية والصحية .

ثالثا: اتجاه التطور المحدث:

ترجع أصول هذا الاتجاه إلى النظريات التطورية الكلاسيكية التي شكلت بواكير الفكر السوسيولوجي المعاصر ، وحسب بالنديه فغن الاتجاه يأتي من كونه يطرح مشكلة التنمية انطلاقا من مفهومي التحول transformation والسيرورة Processus

ويعد كل من "بارسونز" و"والت" روستو من أبرز ممثلي هذا الاتجاه[41].

نظرية المراحل: والتي تقوم بأن التخلف بحد ذاته هو وضع طبيعي لبلد ما في مرحلة زمنية معينة، وأن كل الدول مرت بهذه المرحلة ومن تم انتقلت إلى مراحل أخرى أكثر تطوراً من سابقاتها وهو لذلك يقول: يسعنا أن نصنف جميع المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية إلى خمس فئات: المجتمع التقليدي والمجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق، والمجتمع المنطلق والمجتمع نحو النضج والمجتمع الدي دخل عصر الاستهلاك الشعبي العالي[2].

[1] نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية دراسة في علم الاجتماع السياسي**، الساحة المركزية للجزائر 2007، ص 63.

[2] إبراهيم مشورب، **التخلف والتنمية دراسات اقتصادية**، ط2، لبنان:دار المنهل اللبناني 2009، ص 20.

إذ برأيه هنا خمس مراحل هي:

1. **المجتمع التقليدي** : يتميز بالافتقار إلى الفهم العلمي للبيئة الطبيعية مما يعيق تطور التكنولوجيا والإنتاجية ، ويعمل 75% من السكان العاملين تقريبا في إنتاج الغذاء، وأما الدخل القومي فانه يعبر في الأغلب على غايات غير منتجة وللمجتمع بنية هرمية تتركز السلطة السياسية فيها بأيدي ملاك الأرض أو تتجسد في سلطة مركزية يدعمها الجيش والموضفون [1] ويذكر روستو أن طرح مفهوم المجتمع التقليدي لا يعني إلغاء إمكانية نمو الإنتاج بفضل الإضافة والتجديدات المتعددة للإنسان على التقنية والتجارة والصناعة والزراعة.
2. **مرحلة تهيئة شروط الانطلاق**: تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية مثل النقل والزراعة والتجارة الخارجية وتتجلى هذه الأخيرة في ازدياد الإستراد الذي يمول من الاستغلال الأكثر فعالية لموارد الطبيعة وتصدير خاماتها، أو من رأس المال المستورد وغالبا ما يرتبط تطوير النقل والمواصلات بتسويق المواد الأولية التي تشكل مصلحة اقتصادية لأمم أخرى وتأتي العقلية الجديدة أو فكرة التقدم الاقتصادي من الخارج فتتغلغل في صفوف النخبة الاجتماعية لتنتشر من خلالها[2] .

هؤولاء المنظرين يركزون على الواقع الغربي في مرحلة ما ويبعدون أو يتجاهلون العامل التاريخي.

3. **مرحلة الانطلاق**: تعتبر هذه المرحلة حسب روستو مرحلة حاسمة ، لأنها هي الفاصلة بين المجتمع المتقدم والمجتمع المتخلف ، ففيها يتم القضاء على العراقيل والحوافز التي تحول دون تحقيق النمو المنتظم، وفي هذه الحقبة يصبح لعوامل التقدم الاقتصادي أثرها الفعال والواسع على المجتمع ويصبح النمو الوظيفة العادية للاقتصاد.

[1] د. إبراهيم مشورب، **المرجع السابق**,ص20

2د.ابراهيم مشورب,**قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث**ط1,**لبنان**,دار المنهل اللبناني,1997,ص16.

وتحدث الانطلاقة الاقتصادية في أغلب الحالات عندما يتكون رأس مال اجتماعي ويتم إحلال التقني داخل الصناعة والزراعة ، وكذلك عندما يصل إلى الحكم مجموعة من الرجال ممن يجعلون من تحديث الاقتصاد قضية سياسية جدية وعلى قدر كبير من الأهمية، ويزداد خلال هذه المرحلة معدل الاستثمار ومعدل الادخار وقد تتعدى نسبة 5% تقريبا من مجموع الخل الوطني إلى 10% فهو يتضاعف بفضل الاستثمارات[1].

4. **مرحلة النضج**: أبرز ما في هذه المرحلة هو انتقال النمو من القطاعات القيادية إلى القطاعات الدنيا واتساع تطبيق التكنولوجيا الحديثة وازدياد الاستهلاك الذي يقتضي المزيد من التطور[2].

وعلى نحو يصبح معه الإنتاج يتجاوز نسب الزيادة السكانية وتشهد هذه المرحلة تحولات في البيئة الاقتصادية تتسارع معها التطورات التكنولوجيا وتتضاعف الصناعات الحديثة بحيث نجد الاقتصاد الوطني مكانته داخل الاقتصاد الدولي.

5. **مرحلة الاستهلاك الوفير**: تشهد هذه المرحلة تحول إنتاج المواد الاستهلاكية والخدمات إلى قطاعات رئيسية في الاقتصاد وارتفاع متوسط الدخل الفردي وازدياد الاهتمام بتوفير الاعتمادات الكبيرة من أجل الرفاهية الاجتماعية والتضامن والتضامن الاجتماعي إسهام بارسونز:

أما فيها يخص تالكوت بارسونز فقد سبقت الإشارة إلى مدى تقديره لأهمية وضع نظرية في التغير الاجتماعي، بعد أن أكمل بناء صرحه النظري فيها يخص نظرية النسق الاجتماعي.

وإنساقا مع تصوره العام لبنية مجتمع أوضح بارسونز إن المجتمع يكون على قدر كبير من التقدم كلما كان تنظيمه الاجتماعي يتمتع بقدرة تكيفيه عامة [3].

[1] د.نور دين زمام، **المرجع السابق** ص 67.

[2] إبراهيم مشورب **المرجع السابق** ، ص 18

[3] السيد الحسني ، **التنمية والتخلف**، دراسة تاريخية بنائية، ط2، دار المعارف، القاهرة 1982، ص 190.

نظرية التبعية : ظهرت في الستينات من القرن الماضي على أيدي مجموعة من العلماء الذين اهتموا بشكل أساسي باستمرار الفشل الاقتصادي في بعض البلدان المختلفة حيث رفض أنصار هذه النظرية إرجاع أسباب التخلف إلى غياب القيم التحديثية، كما رفضوا القول الذي يرى بالتأثير الإيجابي للدول أو المجتمعات المتقدمة وكل ما جاءت به تقريبا الاتجاهات النظرية التحديث وأكدوا على فكرة أساسية ، هي أن نمو المراكز الصناعية المتقدمة في العالم اليوم يعني التخلف المستمر للبلدان التي يشغل الغرب ثرواتها وفائضها الاقتصادي ويعمل على إبقائها تحث سيطرتo.

فمدرسة التبعية تعتبر أحد أهم الاتجاهات الكبرى البديلة في دراسة مواضيع التنمية والتخلف التي حاول من خلالها الماركسيون المحدثون، تقديم تفسيرات لتخلف العالم الثالث، تختلف في جوهرها عن الأطروحات الفكرية لنظريات التحديث التي وصفوها بالهشاشة وعملوا جاهدين على انتقاد مضامينها وإبراز عيوبها على اعتبار أن الأفكار الواردة في نظريات التحديث ، تتسم بالعمومية الشديدة والعجز عن تقديم معايير كافية لفهم عملية التغيير الاقتصادي والاجتماعي، حيث راو أن علاقة التبعية التي تربط بين هذا العالم والبلدان الرأسمالية المتقدمة هي السبب الحقيقي للتخلف الذي يعاني منه[1].

ويمكن القول بأن نظرية التبعية هي انتقال بالتحليل الماركسي من المجتمعات البرجوازية الغربية إلى تطبيق الماركسية في العلاقات الدولية ، بين المركز البرجوازي والهامش(المجتمعات المختلفة) البروليتاري.

إن الشعبية الكاسحة التي اكتسبتها نظرية التبعية خلال الستينات تدين بالفضل إلى علماء اقتصاديات التنمية الذين اهتموا بالجوانب العالمية للاستغلال الاقتصادي ولا تدين بهذا الفضل إلى ماركس ولا إلى الكتاب الماركسيين الذين اهتموا بظاهرة الإمبريالية لدرجة أن البعض أمثال هوبكنز Hopkins 1976 يذهب إلى نظرية التبعية تعد نوعاً من الاقتصاد النيوكلاسيكي المعدل.

وتعتبر كتابات الماركسية الأولى حول التنمية لا يعد لغواً أو حشواً في هذه المناقشة ذلك لن كتابات ماركس والماركسيين حول الإمبريالية تحتل أهمية قصوى في تحليل أشكال النقد وأشكال الاستجابات التي

[1] درار محمد، **المرجع السابق**، ص ص18-19.

تطورت داخل نظرية التبعية خلال فترة الستينات ، أكثر من أهميتها في فهم تطور هذه النظرية والواقع أن هذا التأثير سار في اتجاه معاكس ، فنظرية التبعية شكلت بطرائق مختلفة ، دافعاً لتأسيس استجابة ماركسية واضحة وشهدت فترة السبعينات نهاية للعقم الذي ميز طابع الجدل حول قضية التنمية خلال الستينات[1].

من ناحية أخرى حاول بعض الماركسيين الانطلاق من رؤية مخالفة ، تمثل تحدياً لمنظري التبعية، كما تمثل نقد الأطروحة "تنمية التخلف" لأن الأطروحة تتجاهل التأثير الإيجابي لرأس المال والتكنولوجيا الدولية ، وحسبما يعبر عن ذلك كاي في عبارته الشهيرة إلى يقول فيها" سعى النقد الراديكالي أن يحدد الأسس الإيديولوجية الكامنة وراء وجهة النظر التي ترى أن التخلف يعد نتاجاً للرأسمالية لقد تصور منظرو التبعية هذه القضية ، على النحو التالي : الرأسمالية أدت إلى تخلف بلدان العالم الثالث لا بسبب أنّها استغلت هذا العالم، بل بسبب أنها لم تستغله كما ينبغي"[2] .

[1] ريتشارد هيجوت ، **نظرية التنمية السياسية** ترجمة: د.حمدي عبد الرحمن, محمد عبد الحميد ، ط1، المركز العالمي للدراسات الأردن: 2001، ص99.

[2] ريتشارد هيجوت ، **المرجع السابق**، ص107.

- تنظر نظرية التبعية إلى العالم كوحدة اقتصادية مركزها يتكون من المناطق المتقدمة التي تتسم بسيطرتها على عملية تراكم رأس المال فيها.
- تؤكد نظرية التبعية أن كل دولة من دول الأطراف إنما تؤدي وظيفة اقتصادية تلبي احتياجات ومصالح اقتصاديات دول المركز الصناعية.

إن المساهمة الأساسية لمدرسة التبعية هي أنها على عكس التفسيرات التي كانت سائدة لظاهرة التخلف ، وعلى العكس نظريات التنمية التي كانت منتصرة عند ظهورها ، ركزت على تأثير العوامل الخارجية والتاريخية[1].

فظاهرة التخلف تستلزم دراسة تحليلية للعملية التاريخية والتي أدت إلى ظهور مجتمعات المتخلفة إلى جانب المجتمعات المتقدمة ، فهي من نتاج عملية التطور الرأسمالي في وقت كانت تسود فيه طريقة الإنتاج الرأسمالي، والاقتصاد العالمي، حيث تمخضت عملية التطور عن نوعين من المجتمعات الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة .

والاقتصاديات المتخلفة التي كانت اقتصاديات تابعة ، فمن الضروري تحليل التخلف على المستوى العالمي وعلى طبيعة الاقتصاد الخارجي والعلاقة بين اقتصاد الدول "المركز" والدول "التوابع" أو ما يسميها البعض " المحيط فظاهرة التخلف هي نتاج التطور الرأسمالي[2].

[1] الطاهر سعود، التخلف المرجع السابق ص86.

[2] د.ثروت محمد شلبي، **تنمية اجتماعية** ، لا يوجد بلد نشر، مركز التعليم المفتوح ، جامعة بنها، سنة 1999،ص ص 20- 21.

ما قدمه ماركس في تحليله عن "التمركز" للنسق الرأسمالي يأخذ شكل الاستقطاب داخل العاصمة المركز والتوابع (الدولة المتخلفة) وقد لاحظ "بول باران" نفس هذا التناقض عندما رأى أن حكم الاحتكار الرأسمالي والاستعمار في الدول المتقدمة ، والتخلف الاقتصادي والاجتماعي في البلاد المتخلفة يرتبطان ببعضهما بصلة وثيقة.

لذا فيجب النظر إلى التنمية والتخلف نظرة تحليلية على المستوى الدولي ويذهب فرانك الى أن علاقة التبعية لا توجد فقط على مستوى المركز الرأسمالي العالمي والبلاد المتخلفة التابعة ولكن توجد أيضا داخل البلدان نفسها فهناك تبعية أيضاً في علاقة المدن والمراكز الصناعية.[1]

[1] ثروت محمدشلبي المرجع السابق، ص23.

المبحث الثالث: مفهوم التنمية الاجتماعية

تمهيد:

ظهر مفهوم التنمية الاجتماعية لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة سنة 1950 وكانت الخطة الخماسية للحكومة الهندية ، قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951 ومنذ سنة 1955 بدأ الاهتمام الأممي بالتنمية الاجتماعية عن طريق أحد مجالسها الدائمة وهو لمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنه يمكن القول أن التنمية الاجتماعية كأمر واقع قديمة لكنها كموضوع دولي أو ظاهرة دولية تم تداولها مع هيئة الأمم المتحدة.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاجتماعية.

عرف كل من **لاري نيلسون** Nilson ، **باوفارنرامسي** Verner Ramcay التنمية الاجتماعية على أنها دراسة تهتم بتغير المجتمع من حيث بناءه فهي العملية الهادفة التي تؤدي إلى تنمية الوعي والاعتماد بين المواطنين وتنمية قدراتهم على تحمل المسؤولية في مواجهة مشكلاتهم بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك دفعة قوية عن طريق تعبئة كل الطاقات والإمكانيات الموجودة في المجتمع للوصول إلى تطور المجتمع اقتصاديا واجتماعياً[1].

أي أن التنمية الاجتماعية هي عمليات تغيير اجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية من أجل بناء جديد يهدف لتطور المجتمع .

أما مؤتمر استردج المنعقد سنة 1954 عرف تنمية المجتمع بأنها حركة الغرض منها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع ، على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع، إذا أمكن ذلك ، فإذا لم تظهر هذه المبادرة تلقائياً تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية[2].

وحسب هذا التعريف فإن التنمية الاجتماعية حركة (mouvement) وهذه الحركة قد تحدث بإحدى طريقتين

الأولى تطوعية (Voluntary) والثانية استجابة (Responsive) فإذا لم تظهر هذه الحركة بطريقة آلية ذاتية، أي نتيجة دوافع ذاتية ورغبة كامنة في أفراد المجتمع لتنمية وتطوير أحوالهم المعايشة بطريقة الأعمال التطوعية الأهلية أو الشعبية أو المجتمعية ، كإصلاح الطرق وإنشاء طرق جديدة، وبناء المنشآت ذات صلة بالحياة الاجتماعية اليومية مثل: النوادي الرياضية ودور الثقافة وتنمية موارد المجتمع المحلي.

[1] أحمد مصطفى خاطر، **التنمية الاجتماعية نماذج ممارسة** ، الإسكندرية المكتب الجامعي الحديث، 2002، ص 34.

[2] مصطفى زايد، مرجع سابق .ص23

أيضا التنمية الاجتماعية هي عملية تغيير شامل مخطط تتناول كل أو بعض جوانب الحياة المادية والبشرية بغرض تحقيق الأهداف الشعبية المتبلورة بشكل ديمقراطي والمسمدة في نفس الوقت من تاريخ الأمة في ظل إيديولوجية تترجم آمالها في الحاضر والمستقبل.

يمكن القول بأن هذا التعريف يشير ويركز على العامل الإيديولوجي في التنمية الاجتماعية.

يذكر الدكتور محمد كامل البطريق أن التنمية الاجتماعية لدى المشتغلين لخدمة المجتمع عن طريق تنفيذ بعض المشروعات على المستوى المحلي، يهدف معالجة التخلف والتفكك وحل مشكلات الاجتماعية ورفع مستوى المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم بالانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وتهيئة طاقاتهم وقواهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير الاجتماعي[1].

من خلال هذا التعريف للدكتور محمد كامل البطريق أن التنمية الاجتماعية هي إحداث تغييرات كيفية لإحداث التقدم والتطور للمجتمع معتمدة على اسهام المجتمع المحلي والمشاركة الشعبية.

كذلك التنمية الاجتماعية : يقصد بها الارتقاء في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية وزيادة رفاه الأفراد ، وهي مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة موجهة لتغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيق عن فترة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية من أفراد المجتمع[2].

أي أنها عملية تغيير في العلاقات الاجتماعية بهدف الوصول والنهوض بالمجتمع نحو حياة أفضل حتى يمكن رفع مستوى المعيشة وتوفير الخدمات المتعددة.

كما تعرف التنمية الاجتماعية بأنها عملية للتدخل المقصود في البناء الاجتماعي للعلاقات بين الناس والمنظمات في المجتمع لتسهيل حل المشكلات المجتمعية وتطوير الخدمات من حيث الكفاءة والفاعلية

[1] مصطفى زايد، مرجع سابق ، ص60.

[2] درار محمد، مرجع سابق، ص11.

مل على تحديد الوظائف الاجتماعية وإيجاد بناءات يمكنها ممارسة التأثير المجتمعي وتحقيق الأهداف المطلوبة [1] .

أي أن التنمية الاجتماعية هي تنمية علاقات الإنسان المتبادلة بخلق التقدم والتطور للمجتمع ككل.

لم تنصب وجهة النظر الاجتماعية بالنسبة للتنمية على جانب واحد وإنما تعددت النظرة إليها، وقد أكد هوبهاوس Hobhouse على دراسة العلاقات الاجتماعية ، فالتنمية في نظره هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهذا ما يسميه بالتوافق في العلاقات الاجتماعية فتغيير البناء الاجتماعي لا يعني شيئاً النسبة له ما لم يحدث تغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية، ولهذا ينظر إلى التنمية الاجتماعية على أنها علاقات الإنسان المتبادلة.

ولقد وضع هوبهاوس أربعة معايير من أجل تقدم المجتمع وإلا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة لو تخلف أحد هذه الشروط وهذه المعايير هي:

1. الحجم (السكان) Scale.
2. الكفاية Effiiciency.
3. الحرية Freedcem.
4. المشاركة Mutuality [2].

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية الاجتماعية**، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء 2007، ص 26.

[2] ثروة محمد شلبي ، المرجع السابق، ص15.

من خلال هذا الخلاف، فإنّه يمكن تمييز عدد من الاتجاهات المحددة في فهم التنمية الاجتماعية ، والتعريف بها، وهي تتلخص في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1. **الاتجاه الأول: التنمية كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية:**

وينظر غلى التنمية على أساس إنها اصطلاح مرتبط ببرامج الرعاية الاجتماعية (Social Welpare) والخدمة الاجتماعية (Social Work) والمعروف تاريخيا أنّ هذه المفاهيم قد نشأت أساسا في كنف المجتمع الصناعي لرأي بعض الصدوع التي أصابت المجتمع، وخاصة في بريطانيا العظمى ، والتي كان من الممكن أن تقضي على النظام الاجتماعي بأكمله، ولهذا فإن التنمية الاجتماعية من هذا المنظور، لا تتلاءم وآمال الملايين من البشر في العالم الثالث.

2. **الاتجاه الثاني: ثنائية التنمية:** ويحصر مفهوم التنمية الاجتماعية في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدول في مجالات معينة، مثل التعليم والصحة والإسكان، والتدريب المهني ، وتنمية المجتمعات المحلية، وهذا المفهوم من أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعاً، وهو منحى الأمم المتحدة في التعريف بالتنمية الاجتماعية ، ولمن يعاب على هذه الاتجاه أنّه لا يتماشى وظروف العالم الثالث، الذي خرج حديثا عن طوق الاستعمار مثقلاً ببنيات اجتماعية لا تتماشى والواقع الجديد ، وعادة ما تعيق هذه البنايات مع ما ارتبط بها من قيم وتقاليد أهداف التنمية في تلك المجتمعات[1].

[1] د. سيد جاب الله، مرجع سابق، ص9.

3. **الاتجاه الثالث**: هو الاتجاه الذي يرى أنصاره أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للفرد والجماعة ، حيث أن التغييرالاجتماعي ينصب على التركيب السكاني، وعلى الطبقية والمؤسسات الاجتماعية وأنماط العلاقات والمعايير الاجتماعية التي تنظم سلوك وتصرفات الأفراد في المجتمع، لذا فإن التنمية الاجتماعية تتناول كل هذه الجوانب ، كما تعني بدراسة المشاكل المرافقة للتغيير الاجتماعي كالفوارق الطبيعية في الريف والحضر والإصلاح الزراعي ومشاكل الطبقة العاملة ، وما يظهر من مشاكل اجتماعية نتيجة لتغيير الاجتماعي السريع[1].

ن خلال هذه الاتجاهات الثلاثة تعد التنمية الاجتماعية عملية تغيير اجتماعي وتنمية المجتمعات المحلية بحيث أن التغيير الاجتماعي ينصب على التركيب السكاني وعلى الطبقية والمؤسسات الاجتماعية.

[1] د. سيد جاب الله، مرجع سابق، ص10.

المطلب الثاني: عناصر التنمية الاجتماعية.

إنّ النظرة التحليلية الدقيقة لمفهوم التنمية الاجتماعية بما يتضمنه من عمليات تغيير اجتماعي يلحق بالبناء ووظيفته بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد في ظل إيديولوجية تترجم آمال الأمة ، وتصور كل ما يجب أن تكون عليها مستقبلها في كل الميادين، هذه النظرة التحليلية توقفنا عند مميزات يجب أن تتوفر في تعريف التنمية الاجتماعية وبالتالي في تطبيقات التنمية الاجتماعية ، وهذه المميزات تتمثل في:

1. **الشمولية**:ونعني بالشمولية النظرة الكلية التكاملية لقضايا المجتمع بأشكالها الاقتصادية والثقافية والسياسية.

وهذا بدوره يعني:«أن التنمية عملية متكاملة موحدة تشمل في آن واحد على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالاقتصاد والمجتمع والتربية هي جوانب لواقع واحد، وعلى هذا الأساس فإن التنمية يجب أن تعالج كقضية شاملة وليست كقضية جزئية تتعلق بمجال من المجالات [1].

مما يلاحظ أن هذه النظرة الشمولية أو أن الشمولية كعنصر من العناصر الأساسية في تعريف التنمية، تكمن في طبيعة التنمية الاجتماعية بشكل خاص.

2. **التخطيط**:يمثل التخطيط أحد العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية وهو أساس جهد القيادة التي تمثلها الدولة ويسند التخطيط على مبدأ الموازنة بين الموارد من جانب والحاجات الاجتماعية من جانب ثان.
3. **الشعبية**: أما الشعبية في مجال التنمية الاجتماعية فتكمن من جهة في أن أهداف التنمية الاجتماعية نابعة أساسا من الاختيار الشعبي لها، كذلك فهي موجهة لخدمة وتحقيق آمال مجموع الشعب وعن إيمان مصدره اقتناع تام بأهداف التنمية الاجتماعية وهذا يعني " أن السكان أنفسهم ينبغي أن

[1] أوزيريس سيكوتي، **التنمية الاقتصادية والتخلف الثقافي**، ترجمة عيسى عصفور ، مطبعة وزارة الثقافة ,بيروت1978، ص181.

كون لهم رأي في كل ما يتعلق بالتنمية وأن يسهموا في بحث مشكلاتها وتحديد أهدافها ووسائلها وأن يتاح لهم الفرصة العمالّة الكاملة المنتجة تحقيقاً لأهدافها مع الإفادة العادلة من مكاسبها.

4. **السياسات ذات الأهداف**:يتضمن مصطلح السياسات تلك العمليات الناتجة عن النشاط الإنساني، والتي تهتم بالصالح العام من ناحية ومصالح الجماعات من ناحية ثانية، أما الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها تلك السياسات فهي تحدد بناءاً على متطلبات المجتمع وقيمه العليا والتي تضمن الصالح العام المتفق عليه والمتبلور خلال العقود التاريخية بشتى أبعاده الإنسانية، ولهذا يرى (Akien.Mhooguelt) أن تحقيق الأهداف وظيفة تتعلق بالعلاقة بين تنشئة (Societal) المجتمع وتلاؤم شخصياته، بحيث تشكل الأهداف امتداد لشخصيات هؤلاء الأفراد ذلك أنهم هم الذين يشاركون في ترويج القيم وفي ضبط أنماط التصرف وأن هذه السمة المتعلقة بوظيفة تحقيق الأهداف تظهر أكثر عند اشتراك الناس(Socialisation) تبقى في الواقع غير كاملة ولهذا تظهر الحاجة إلى ميكانيزمات (آليات) إضافية للضبط الاجتماعي ، وبصفة خاصة تدفع الأفراد نحو تحقيق الأهداف[1].

5. **الديمقراطية**:وتعني الديمقراطية بأوسع معانيها، طريقة للحياة في المجتمع، والتي عن طريقها يعتقد كل فرد بأنه يتحصل على نفس فرص الآخرين في ممارسة الحياة الاجتماعية. وبمعناها الأكثر تحديداً تتضمن الديمقراطية تكافؤ الفرص بين أعضاء المجتمع بحرية في القرارات مهما اختلفت انتماءاتهم الحياتية[2].

وبهذا فإن الديمقراطية كعنصر من عناصر التنمية الاجتماعية تمثل أسلوباً لاختيار أهداف التنمية من ناحية وأسلوب للعمل على إنجازها من ناحية ثانية وذلك في إطار منظم لا يعيق مسيرة التنمية في المجتمع.

[1] مصطفى زايد، مرجع سابق ، ص68-69.

[2] مصطفى زايد، مرجع سابق ، ص80.

6. **الإيديولوجية أو العقيدة**: لا يمكن تصور عملية للتنمية تنبع من فراغ وبالتالي فإن لكل تنمية يديولوجية ، فالإيديولوجية ، تشكل صمام الأمان في المجتمع والتنمية لا يمكن أن تتوصل بالا إيديولوجية والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة هي تنمية ذات إيديولوجيات لزوما.

أما فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية فإن الإيديولوجية تشكل الإطار الأساسي الذي يحدد أهداف التنمية في المجتمع ، وهي عادة ما تستمد من خلال المنظور التاريخي، خاصة وأنه لا يمكن فهم الحاضر إلا على أساس أنه نتيجة لما كان في الماضي ، ونقصد بالمنظور التاريخي تاريخ الأمة بمختلف أبعاده الإنسانية ، ويعزز هذا الإطار الاختيار الديمقراطية لتلك الأهداف.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاجتماعية.

لوحظ أن هناك بعض المفكرين يعتمدون على مؤشر واحد لقياس التنمية وهناك من يعتمد على أكثر من مؤشر، ويمثل الاتجاه الأول كل من Higgins ويربط فيه ما بين التنمية والمساعدات الأجنبية و Ellis ويربط ما بين التنمية وإشباع حاجيات الأفراد في المجتمع .

ويرى أن المؤشرات الدالة على التنمية في الدول يمكن أن تستدل عليها من خلال ما توفره الدولة لسكانها من خدمات تشبع احتياجاتهم وتزيد من رفاهيتهم[1].

هذا الاتجاه يركز على البعد المادي المتمثل في إشباع احتياجات الأفراد في المجتمع .

الاتجاه الثاني يعتمد على وجود أكثر من مؤشر يمكن الاستدلال من خلاله على التنمية ، هناك عدد كبير من الباحثين والعلماء أشاروا إلى ذلك مثل ROW وربطه بين التنمية والمؤشرات الآتية : السكان ، الصحة ، التعليم ، التغذية ، الإسكان ، الدخل ، الاستهلاك، العمالة ، ظروف العمل، التعليم الثقافة الملكية الزراعية وأنواعها.

Bauer ابوير ويامي Yamry وصفا مؤشرات الدالة على التنمية على النحو الآتي: طبيعة النشاط الزراعي ، أساليب الإنتاج، نسبة الأمية ، معدل المواليد والوفيات.

هذا الاتجاه يركز على أكثر من مؤشر مرتبط بالنواحي الاجتماعية كأساس لتحقيق التنمية.

نلاحظ أن هناك مؤشرات بعضها مرتبط بالنواحي الاقتصادية والبعض الآخر مرتبط بالنواحي الاجتماعية ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة عام 1954 إلى أن التنمية يمكن أن تقاس من خلال بعض المؤشرات مثل: مستوى المعيشة في المجتمع، قياس الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما أضاف تقرير ثان للأمم المتحدة عام 1971 بعداً آخر يمكن الاعتماد عليه كمؤشر لتنمية وهو الإستراتيجية التي يتبعها المجتمع لتحقيق أهدافه ومجالات العمل المتاحة كأساس لقياس التنمية.

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق, ص 89.

ومن الملاحظ أن المؤشرات قد تكون غير مرتبطة disagregated أو مركبة Composite أو ممثلة Représentative.

في الحالة الأولى يمكن تحليل الظواهر إلى مجموعة من العناصر أو العوامل ثم نختار مجموعة من المؤشرات لإبراز هذه العناصر ، وهذه المؤشرات قد تكون غير مترابطة.

أما في الحالة الثانية فالمؤشرات تبنى على أساس تبني أكبر عدد من العوامل وتشمل عدد من الظواهر ، ويتم وضع أوزان للموضوعات التي تعالجها هذه المؤشرات ثم تجمع ويكون لها دلالة.

أما الحالة الثالثة فيتم اختيار المؤشرات وأيهما أفضل لقياس التنمية وتعتمد على الارتباط بين المؤشرات ، وبعضها في قياس نفس الظاهرة تم ترجيع أفضل المؤشرات وأكثرها أهمية في معالجة الظاهرة وتستخدم مؤشرات التنمية في عدد من الأغراض أهمها:

- وصف وتشخيص مواقف محددة من التنمية .
- مقارنة الاتجاهات الموجودة في المجتمع مع أهداف التنمية.
- تحليل العلاقات بين المتغيرات الخاصة بالتنمية[1].

وتعتبر مستويات المعيشة والمؤشرات الاجتماعية لها دور في سياسة التنمية ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلى بعض المؤشرات الرئيسية لقياس مستويات المعيشة (الصحة ، السكن، التعليم، اللبس).

لضمان الاجتماعي مع الأخذ في الاعتبار لما يتعلق بظروف المجتمع وأحواله والتي تتضمن أيضاً الاستهلاك الكلي، المدخرات، ووسائل النقل الاتصالات حين يمكن اعتبارها مؤشرات ، ويمكن عمل المؤشرات نوعية لها قياس جوانب التنمية الاجتماعية.

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 91.

خلاصة الفصل:

ختاما لما سبق يظهرأن لتعليم دور مهم في بناء المجتمعات الإنسانية، فالتعليم يعد كمؤشر لدرجة تطور الدولة، ناهيك عن قيمة الاجتماعية والفكرية فهو يساعد الفرد على الانفتاح على العالم المحيط به يؤثر ويتأثر بحسب ما يكتسب من معلومات وقيم.

الفصل الثاني:
تأثير التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر

المبحث الأول: النظام السياسي في الجزائر بعد الاستقلال.

تمهيد:

بعد الاستقلال كانت تعاني المنظومة التربوية في الجزائر من نقص كبير بسبب ما خلقه الاستعمار من تجهيل للشعب الجزائري ومحاولة سلخه عن مبادئه ، مما دفعها إلى إقامة نظام تربوي يوَائم المجتمع الجزائري انطلاقا من مبادئه وقيمته، حيث اصطدمت الجزائر بتغيرات سريعة في العالم، فرضت على السياسة التعليمية في الجزائر واقعاً جديداً وجب التكيف معه لبلوغ مقصدها، فالتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية سبل تحقيقها، ولا يتأتى ذلك إلا بالتعليم الجيد والتربية الصالحة الرشيدة وغرس الوطنية التي تغدي مشاعر الانتماء وتنميتها سواء على المستوى العائلي الاجتماعي الوطني والعربي الإسلامي في نفوس الأفراد بصفة خاصة والمجتمعات بصفة عامة.

المطلب الأول: الظروف الاجتماعية بعد الاستقلال.

ما ينبغي ملاحظته أن الاستقلال جاء بظروف جديدة، فحان وقت الجزائريين التخلص من أغلال الجهل الذّي عملت فرنسا على تكريسه طيلة 132 سنة وهو ما شكل تحد كبير لدولة،فحان وقت المطالبة بالخدمات وبالصحة والتعليم والعمل والمرافق الاجتماعية وغيرها لأن الجميع كانوا على علم باستحالة نيلها أثناء الاستعمار.

الدولة الجزائرية مسؤولة عن ظروف المعيشة لجميع المواطنين وضامنة للمساواة فيما بينهم ، الدولة مسؤولة عن ظروف حياة كل مواطن فهي تكفل استيفاء حاجياته المادية والمعنوية وهي تستهدف تحرير المواطن من الاستغلال والبطالة والمرض والجهل وتكفل الدولة المساواة لكل المواطنين ، وذلك بإزالة العقبات ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وتضمن الدولة حق العمل والحماية في أثنائه (المواد 59 و62 و63 من دستور 1976) وتكفل الدولة خصوصاً "ظروف معيشة المواطنين الذين لم يبلغوا بعد سن العمل والذين لا يستطيعون القيام به المادة 64 وحماية الأسرة.

وفيما يخص التعليم فلكل مواطن الحق في التعليم وهو إجباري لمدة المدرسة الأساسية والدولة تضمن التطبيق المتساوي لهذا الحق وتنظم التعليم وتسهر على ديمقراطيته بأن تكون أبواب التعليم والتكوين والثقافة متاحة بالتساوي للجميع المادة 66[1].

الجزائر بعد الاستقلال كانت تؤمن بضرورة تحقيق ظروف أحسن للمواطنين تستهدف تحرير المواطن من الاستغلال وإجبارية التعليم بالتساوي للجميع.

[1] صالح بالحاج، النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث سنة 2013، ص485.

وبعد الاستقلال كانت للتنمية الاجتماعية آثار ثورية على المنظومة التربوية فأصبحت تعمل أساسا من أجل خدمة مصلحة جميع الفئات من أفراد الشعب دون تمييز، وسنت إلزامية التعليم الابتدائي مما ساعد على دمج الحجم الأكبر من الأطفال في سن التعليم الابتدائي وهذا أثر واضح من الآثار الثورية للتنمية الاجتماعية في الجزائر ، وقد أتاحت هذه المنظومة للفتاة الفرصة كي تنال حقها من التعليم[1].

يرى مصطفى زايد في كتابه أن نظام التعليم في الفترة ما بين 1962 و1980 لم يسهم بشكل جيد في دعم معظم أهداف التنمية الاجتماعية وبالتالي فإنه لم يثبت بشكل فعال أن كل أبعاد وفعاليات نظام التعليم تسهم في دعم أهداف التنمية الاجتماعية بمجتمعنا الجزائري[2]. في مجال التعليم كانت متطلبات الأساسية للتنمية تتلخص في مواجهة آثار المخططات الاستعمارية التي دامت 130 سنة من الاحتلال والاستعمار الاستيطاني.

لكن من جهة أخرى يمكن القول أن الجزائر وخاصة في مرحلة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين قد عملت على تجسيد سياسة تعليمية تهدف إلى تعليم أكبر قدر من الجزائريين تعليما نوعيا وذلك ببناء المدارس والمعاهد وتدعيم أسعار الكتب.

[1] مصطفى زايد ، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر**، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، بدون سنة نشر،ص 369.

المطلب الثاني: قيم النظام السياسي الجزائري.

قبل التطرق إلى قيم النظام السياسي في الجزائر، نتطرق إلى تعريف النظام السياسي.

النظام السياسي: هو مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها تنظم نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، وعلى هذا فالنظام السياسي هو جزء من النشاط الإنساني الذي يدخل في إطار النظام الاجتماعي[1] أي أن النظام السياسي لا يقتصر فقط على ممارسة السلطة بل إنّه يضم كذلك النشاطات الإنسانية الأخرى كالنظام الاقتصادي وعلاقات الناس ببعضها.

ويرى ألموند أن النظام السياسي هو نظام التفاعلات الذي يوجد في المجتمعات المستقلة في الداخل واتجاه لمجتمعات الأخرى باستخدام القسر المادي أو التهديد باستخدامه، فالنظام السياسي هو القيم الشرعي على أمن المجتمع والصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغير[2].

وفي هذا الإطار أعطى النظام السياسي الجزائري القضية التعليمية اهتماماً كبيراً فقد سعت الدولة الجزائرية منذ البداية إلى تحقيق إلزامية التعليم وهذا راجع إلى ما أبداه النظام الجزائري حول اهتمامه بالسياسة التعليمية وكل هذا غداة استرجاع السيادة الوطنية واعتبار البعد الوطني ، وديمقراطية التعليم ، والاختبار العلمي والتكنولوجي كأساس للسياسة التربوية كما يمكن القول بأن أهم قيم النظام السياسي الجزائري غداة الاستقلال هي سيادة الجزائروعروبتها وإسلامها بالإضافة الى ثوريتها، وهو ما عمل النظام السياسي في الجزائر بعد الاستقلال على ترسيخه في المواطنين الجزائريين من خلال البرامج التعليمية التي تبنتها الجزائر المستقلة[3].

---

[1] شفيق السمارائي، النظم السياسية، ط1، لا يوجد بلد النشر: دار المعتز سنة 2015، ص84.

[2] إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، بدون طبعة : ليبيا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع سنة 1982، ص16.

[3] سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي ، ترجمة بن ناصر ط. مشتركة بين المؤسسة الوطنية للكتاب وديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب سنة 1982، ص286.

ففي فترة 1962 تم تنصيب لجنة لإصلاح التعليم عهد إليها وضع خطة تعليمية غير أن في هذه الفترة لم تشهد من سنواتها الأولى بعد الاستقلال إلا جملة من العمليات الإجرائية منها: تأليف كتب، بناء مؤسسات تعليمية في كل منطقة من الوطن[1].

في أواخر الستينات ، أعلن النظام الجزائري أنّه وجد طريقا لحل جميع المشاكل المرتبطة بمعضلة التخلف وأنّه وضع لنفسه إستراتيجية ضامنة لتنمية واللحاق بمستوى البلدان المتطورة ، وقيل أن الجزائر اتخذت لنفسها نموذجا تنمويا فريداً سيمكنها من النجاح حيث فشل غيرها من بلدان العالم الثالث، يعني بناء اقتصاد وطني قوي مستقل والقضاء على مظاهر التخلف وآثاره الرهيبة[2].

يمكن القول أن فترة الستينات كانت عبارة عن انتفاضة قام بها النظام الجزائري بوضع إستراتيجية لإصلاح التعليم والقضاء على مظاهر التخلف والسعي لتحقيق التنمية.

أما فيما يخص فترة السبعينات فحدثت تحولات بارزة في الجهاز التربوي تمثلت في التمدرس الشامل والمجاني والإلزامي بالنسبة لأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 و14سنة ، تميز القطاع التربوي في هذه الفترة بمجموعة من القرارات أهمها :

- إنشاء مؤسسات التعليم المتوسط سنة 1971 في مكان مؤسسات التعليم الإعدادي والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي.
- إنشاء المعاهد التكنولوجية للتربية سنة 1971 ضمن تكوين سريع ويعتبر تطبيق وتعميم المدرسة الأساسية في بداية الثمانينات أساس عملية الإصلاح والذي عرف تطورا في بداية التسعينات بإدراج

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التربية الوطنية"عرض وزيرة التربية الوطنية حول المنظومة التربوية " الجزائر: وزارة التربية الوطنية ، ديسمبر 1994، ص 4-5.

[2] صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 352.

نظام المدرسة الأساسية وإدخال الإنجليزية في بداية الطور الثاني من التعليم الأساسي وتخفيف البرامج التعليمية[1].

وفي إطار إعادة هيكلة المنظومة التربوية تنص أمرية 1976/04/16 على إقامة تعليم ثانوي فترته عامان إلى أربع سنوات بعد التعليم الأساسي ، يوجه التلاميذ (الذين لديهم استعدادات) والمتفوقين ويحضرهم للتعليم العالي ويتوج بشهادة نهاية التعليم الثانوي تدعى البكالوريا.

كما أن النظام السياسي في الجزائر عمل على اعتماد برامج تعليمية موحدة عبر جميع التراب الوطني وذلك من أجل خلق الوحدة الوطنية في الناشئة وهو ما كان وأصبح الجزائري من قاله إلى مغنية ومن العاصمة إلى اليزي يحس بأنه جزائري وهو ما جنب ويجنب الجزائر حاليا أزمات كبيرة.

وعرف التعليم عملية إعادة هيكله مع مشروع إصلاح المنظومة التربوية منذ ماي 2000م فأصبح التعليم الثانوي يضم جذعين مشتركين بدءاً من السنة الأولى ثانوي وهما جدع مشترك آداب وفلسفة يضم هو الآخر شعبية اللغات الأجنبية وشعبة آداب وفلسفة، أما الجدع المشترك الثاني فيتمثل في العلوم والتكنولوجيا يضم شعبة الرياضيات، شعبة العلوم التجريبية، شعبة تقنيات رياضية والتي تضم أربعة خيارات ، هندسة كهربائية وهندسة مدنية وهندسة الطرائق وتصبو الوصاية من خلال هذه الهيكلة الجديدة لتعزيز التكوين القاعدي العام للتلاميذ من المواد الأساسية لتفادي الرسوب عند الوصول إلى مقاعد الجامعة[2].

ومن هنا يمكن القول أن السياسة التعليمية كانت من أهم القضايا التي تشغل القيادة السياسية والتي جاءت نتيجة تغير جدري في النظام الاقتصادي والاجتماعي في مفهومها العام.

[1] خالد فاطمة زهرة، **العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة التعليمية في الجزائر** شهادة لنيل الماستر ، سياسات عامة وتنمية ، جامعة مولاي الطاهر كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سنة 2015-2016، ص ص 42-43.

[2] خالد فاطمة زهرة ، مرجع سابق ص 43.

وتعرضت السياسة التعليمية لتغيرات أساسية ولكنها تمت بطريقة سلمية تدريجية كما اتسم منهج السياسة التعليمية بالواقعية[1].

هذه المراجعة الدورية للسياسات التعليمية في الجزائر بقدر ما تعكس وعي النظام السياسي الجزائري بضرورة تطوير البرامج التعليمية مع العصروالواقع إلا أن هذه المراجعات دائما تشير الكثير من الجدل وهذا ما يدل على وعي مكونات المجتمع الجزائري بمدى حساسية البرامج والسياسات التعليمية.

[1] هجيرة بن مليابي، **تطبيق السياسة العامة في الجزائر (السياسة التعليمية نموذجا) تخصص تنظيم سياسي وإداري** ،كلية علوم السياسية وعلاقات دولية جامعة مولاي طاهر، سعيدة سنة 2013، ص 64.

المطلب الثالث: موقع التعليم في الدساتير الجزائرية

ملامح الدستور الجزائري دستور 1976، دستور 1996 في هذه الجزئية من البحث سنتناول التعليم في الجزائر من الزاوية الدستورية وبصفة عامة المقارنة بين مرحلة الأحادية ومرحلة التعددية وبصفة أخص بين دستوري 1976و1996.

- تنص المادة 01 من دستور 1976 على أن " الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية وهي لا تتجزأ ، الدولة الجزائرية دولة اشتراكية"[1].

أي أن دستور 1976 يصف النظام الجزائري بأنه نظام اشتراكي لكن تبعا لدستور 1989 قد أجري تعديل، وصف النظام الجزائري وذلك بإسقاط صفة اشتراكية الدولة الجزائرية.

فنصت المادة الأولى" الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية. وهي وحدة لا تتجزأ أيضا نلاحظ الدستور للنظام التعليمي ، وذلك بأنه كان صريح في سيطرة الدولة عن المنظومة التعليمية وفقا لما نصت عليه المادة 50" الحق في التعليم مضمون, التعليم مجاني حسب الشروق التي يحددها القانون التعليمي الأساسي إجباري، تنظيم الدولة المنظومة التربوية".

مما سبق يتضح أن دستور 1989 ودستور 1996 قد قدما طرحا مناقضاً لما في دستور 1976 إذا أكد كل مبادئ الدولة الديمقراطية قائمة على أساس العدالة الاجتماعية أي عكس ما نصت عليه المادة 23 من دستور 1976 أن الدولة تقوم على أساس التنظيم الاشتراكي فقد أتى دستور 1996 ليصحح ويبين مدى توجهات النظام سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، وأكد على الوقوف ضد أي ممارسة جهوية في حق بعض المناطق على حساب أخرى، إذا أكد على ضرورة حماية الاقتصاد الوطني[2].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، جبهة التحرير الوطني، دستور 1976 الجزائر: جبهة التحرير الوطني 1976، ص 3.
[2] نص المادة 09 من دستور 1996، ص04.

إن الدساتير الجزائرية في مجموعها قد عبرت صراحة عن عمق وأثر الإيديولوجية في السياسة التعليمية ومدى تأثير هذه الدساتير برياح التغيير التي جرت على الساحة الدولية سواء أثناء الثنائية القطبية أو ما بعدها .

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتوجه الجزائر نحو الخيار التعددي والديمقراطية ، فقد كان للدين الأثر البالغ والحظ الأوفر في جميع الدساتير الجزائرية بذكره تارة على أنه الثورة الجزائرية وذكر تعلقها بالإسلام وكذلك بذكر أنها كانت العامل الرئيسي في مجابهة الغزوالأجنبي[1].

كما أن الجزائر من الدول القليلة التي تقر بمجانية التعليم فالتصفح في النصوص التنظيمية أن التأكيد على مجانية كأسلوب لتمويل السياسة التعليمية وكذلك أن أفراد المجتمع الجزائري باختلاف طبقاته له الحق في التعليم وأن مجانية التعليم مبدئ أساسي من مبادئ الدستور الجزائري فلا فرق بين أصحاب الدخل القليل ولا أصحاب الدخل المرتفع كلاهما على حد سواء[2]

وفي هذا الإطار يمكن القول أن الجزائر أنفقت الكثير على إعداد الإطارات ، وبعض هؤلاء الإطارات يكتسبون تكوينا في الجزائر لكنهم يقلبون ظهر المِحَنِ لهذه الدولة ، وذلك من خلال الفرار بشهادتهم التي تحصلوا عليها من الجزائر لخدمة غيرهم في خارج الجزائر مقابل دراهم محدودة ، ممثلين بذلك نموذجا للمتعلمين المرتزقة .

فالنظام التعليمي الجزائري يقوم على مجانية التعليم ونوعيته كأساس للسياسة التعليمية والتي ينبغي أن تكون من أحد أهم أهدافها.

[1] بوزبرة محمد,شيخ فاطمة ، **السياسة التعليمية في الجزائر ومصر ، دراسة مقارنة** رسالة لنيل الليسانس في العلوم السياسية ، جامعة دكتور مولاي الطاهر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سنة 2012-2013، ص 56.

[2] **صالح بالحاج المرجع السابق، ص** 59.

المبحث الثاني: السياسيات التعليمية.

تمهيد:

تعتبر السياسة التعليمية في أي بلد لبنة أساسية في بناء النظام التعليمي وهي المرحلة الأولى من العملية التعليمية، حيث تحدد الاختيارات الرئيسية والتوجيهات من قبل الجهات المسؤولة عن التربية ، لذا فإن أي سياسة تعليمية هي تعبير عن الاختيارات السياسة لبلدٍ ما والتي تنبع من تقاليد وواقعه ونظرته للمستقبل.

وفي هذا الإطار عملت الجزائر منذ استقلالها على رسم سياسات تعليمية مستمدة من تاريخها من أجل الوصول الى الأهداف التي رسمتها الجزائر اثر ثورة الفاتح نوفمبر.

الدكتور سعيد التل: يشير إلى أن السياسة التعليمية مجموعة من القواعد والمبادئ تقوم بوضعها الدولة بهدف تنظيم التعليم لما يخدم أهدافها، وتنظر هذه السياسة إلى واقع المجتمع وظروفه ويتحكم في هذه السياسة احتياجات المجتمع من هذه القوى البشرية[1].

ما تقوم به السياسة التعليمية:

1. معالجة أمور الإشراف على التعليم ومراحله وأنواعه.
2. النظرة للمعلم : فالمعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية وإذا لم يكن واعيا بفلسفة التعليم في مجتمعه فإنه بالضرورة سيؤدي دور الناقل من المقرر أو الكتاب إلى التلميذ، ويرجع القصور إلى نوعية المعلمين ونوعية إعدادهم، ناهيك إلى النظرة إلى معلم المدرسة الابتدائية باعتباره أقل مرتبة ، ومن ثم فإن إعداده يفتقر إلى الكثير من مقومات الإعداد السليم وتكاد تنعدم الرؤية الفلسفية للتعليم ومن الطبيعي أن يقود عدم وضوح الفلسفة التعليمية إلى شكل التعليم ونظامه[2].

   يعني هذا أن للمعلم دور أساسي في العملية التعليمية فالضرورة ينبغي إعداد المعلم الإعداد السليم لتمكنه من القيام بدوره بالشكل المطلوب وهنا أعطت الجزائر دوراً مهما من خلال تحسين راتبه وتكوينه تكوينا إيديولوجيا بما يخدم أهداف الجزائر المستقلة الثورية، لكن ما يمكن قوله هو أنه ورغم الأهمية الكبيرة للمعلم في السياسة التعليمية إلا أنه لا يمكن استبعاد تجاهل أهمية كل من المتعلم والبرنامج التعليمي والتنسيق المحكم بين هذه العناصر الثلاثة في العملية التعليمية (المعلم، المتعلّم والبرنامج التعليمي).
3. اشتراك المواطن في قضايا التعليم.
4. دور التعليم في الدفاع الوطني والعمل والإنتاج.

[1] سعيد التل، **التربية السياسية في الوطن العربي**، عمان : دار اللواء سنة 1987، ص73.

[2] سمدون حمادي، مسارع الراوي وآخرون ، **دور التعليم في الوحدة العربية**، ط1، لبنان : لا يوجد دار النشر، سنة 1989، ص 221.

المطلب الأول: مقومات السياسة التعليمية.

تقسم مقومات السياسة التعليمية إلى: مقومات قومية، مقومات دولية، مقومات أكاديمية.

1. **المقومات القومية للسياسة التعليمية:** تتضمن المرجعية المجتمعية بمعنى أنّ النظام التعليمي جزء من المنظومة المجتمعية، يؤثر في المجتمع ويتأثر به وبظروفه وتطلعاته، بمعنى أنّ مؤسسات المجتمع وما ينبثق عنها من تنظيم وتشريع تؤسس لصناعة السياسة التعليمية، وتحدد المبادئ التي تقوم عليها مثل سياسة الالتزام بما يتضمنه من توفير للتعليم وتوسيع لقاعدته وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين قطاعات الشعب المختلفة.

كما أن الترابط والتكامل والاتساق بين عناصر السياسة التعليمية يمثل مقوماً من مقوماتها، حيث لا سبيل إلى علاج نظام فرعي من النظام التعليمي إلا باعتبار النظام ككل ، ومراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسياسات التعليمية مقوم آخر يضمن لها الاستمرارية وتنفيذ الأهداف خاصة عند ارتباطها بخطط التنمية وتلبية احتياجات سوق العمل.

ويرتبط بمقومات السياسات التعليمية زيادة العائد الاقتصادي وإحداث التغيرات الاجتماعية، واستمرارية السياسات ومرونتها والأخذ بأسلوب البدائل لمواجهة التغيرات ومراعاة التفاعل مع الأبعاد العالمية للسياسات التعليمية في حالة تناغمها مع حاجات المجتمع[1].

بمعنى أن النظام التعليمي يؤثر في المجتمع ويتأثربه ن خلال تحقيق الأهداف التي تخدم المجتمع وتلبية احتياجات سوق العمل.

وفي هذا الإطار عملت الجزائر على رسم سياسات تعليمية وتخصصات بما يخدم أهدافها السياسية ومبادئ ثورة نوفمبر وكدا بما يغطي النقص الفادح في اليد العاملة المؤهلة في جميع الميادين.

[1] أسد صليحة ، **السياسة التعليمية في الجزائر** ، دراسة حالة نظام ل.م.د شهادة لنيل الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر ، جامعة مولاي طاهر سعيدة 2014-2015، ص 25.

2. **المقومات الدولية للسياسات التعليمية:** إن المتغيرات العالمية المعاصرة تؤثر بشكل مباشر على نظم التعليم في دول العالم خاصة النامية منها.

ويمكن القول بأن العولمة تؤثر في توقعات وواقع البلدان النامية وفي بنية العمالة والتوظيف بوجه عام الأمر الذي يحدث آثار مباشرة على النظام التعليمي وعلى سياساته ومن المقومات الدولية للسياسات التعليمية تلك المبادئ التي أوصت بها تقارير المنظمات والمؤسسات الدولية في مجال التربية والتعليم.

ففي تقرير "تعلم لتكون" نجد عدداً من مبادئ السياسات التعليمية المقارنة منها:

- يجب أن تتاح لكل فرد فرصة التعليم طوال حياته.
- يجب أن نعيد إلى التربية أبعادها الحقيقية كخبرة حية وذلك يجعل التعليم عملية موزعة في الزمان والمكان، وتمكين الفرد من اختيار ما يلائمه من أنواع التعليم وتوفير فرص التعلم العرضي أي المرتبط بظروف معينة حسب احتياجات الفرد.
- نزع الطابع النظامي عن المؤسسات التعليمية، بمعنى أنّه ينبغي تمكين الطالب من اختيار الطريق المؤدي إلى المعرفة والعلم بكامل الحرية.
- فتح مجال التنقل والاختيار بين أنواع التعليم ومراحله ومستوياته وكذلك بين التعليم النظامي وغير النظامي.
- تربية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة تعتبر شرطاً أساسياً لنجاح كل سياسة تربوية واعتبارها من الإستراتيجيات التربوية وهذف المشروع إعداد الأطفال الصغار المنتمين إلى الأوساط الفقيرة للدخول إلى المدرسة في ظروف تشبه ظروف أغلب الأطفال[1].

أي أن المتغيرات العالمية الحاصلة تأثر في نظام التعليم خاصة الدول النامية الأمر الذي يحدث آثار مباشرة على النظام التعليمي بداية والنظام الاجتماعي ككل, والجزائر وسياستها التعليمية لم تنجو من تأثير العامل الدولي في التأثير على سياساتها التعليمية ، فقد كانت الصيغة الاشتراكية واضحة أثناء الحرب الباردة والتي

[1] أسد صليحة، مرجع سابق ، ص26.

كانت الجزائر أثناءها في صف المعسكر الشرقي، ثم ظهر حاليا تأثير تفكك الاتحاد السوفياتي على البرامج التعليمية في الجزائر.

3. **المقومات الأكاديمية للسياسات التعليمية:** ويقصد بها الدراسات والبحوث التي يجريها الباحثون عن واقع وتكوين وتنفيذ السياسات التعليمية، خاصة في مجال التربية المقارنة ، وهذه المقومات لها دورها في اختيار السياسات المناسبة في أي قطاع من قطاعات التعليم[1].

تتمثل المقومات الأكاديمية للسياسات التعليمية في مجموعة الدراسات والبحوث التي يجريها الباحثون في تنفيذ السياسات التعليمية في مجال التربية.

وفي هذا الإطار يمكن الرجوع إلى كتاب باولو فرايري: تعليم المقهورين" .

باعتباره من أهم المصادر التي تناولت دراسة العملية التعليمية وكيفية رسمها والأهداف المرجوة منها.

بالإضافة إلى هذه المقومات يمكن القول أن هناك عدة مقومات أخرى للسياسة التعليمية في سعيها لتحقيق الأهداف المتوخاة من هذه السياسة التعليمية ويمكن عدها في:

1. ينبغي أن تعكس الصورة التي يرسمها المجتمع لنفسه وأن تتناسب مع الإمكانيات المتاحة للدولة وأن تتفق مع الاتجاهات النابعة من فلسفة المجتمع وتقاليده.
2. ضرورة استغلال كل الإمكانيات المتاحة في التربية والتعليم والتدريب كي تخلق منها طاقات جديدة واعية وماهرة ومدربة.
3. الارتكاز على أسلوب العلمي الصحيح في التخطيط للسياسة التربوية بالدراسة الواعية للحاجات العقلية من القوى البشرية العاملة في مختلف الميادين.
4. ينبغي مراعاة تعميق المفاهيم الاجتماعية في كل الخطط والمناهج الدراسية بكل الوسائل النظرية والتطبيقية والعلمية في حياة المعلم وحياة المدرسة وحياة المجتمع.

[1] عبد الجواد بكر ، **السياسات التعليمية وصنع القرار، الإسكندرية** : دار الوفاء سنة 2002، ص 18.

5. تحقيق مبدأ العدالة في التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص في المجتمع لمراحل التعليم .
6. الإعلان الصريح عن وظيفة المدرسة كمؤسسة تربوية اجتماعية وتوضيح دور المعلم.
7. تطبيق الفلسفة القائمة بمفاهيمها الهادفة في كل مجالات الأنشطة التربوية التعليمية داخل غرفة الصف وخارجها.
8. اهتمام السياسة التربوية بكل مكوناتها والعناية بكل شريحة من شرائح المجتمع.
9. أن تحقق السياسة التعليمية في مخرجاتها اعتزاز المواطن بالقيم الروحية وتمسكه بدينه واعتزازه بوطنه، والولاء له والثقة بعزته وإمكانياته والحفاظ على تراثه وأمجاده[1].

يلاحظ أن هذه المقومات التربوية في أي مجتمع تسهم في تنمية وتحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق تقدمه وازدهاره وهو ما أدركته الجزائر وعملت على تجسيده رغم الصعوبات الجمة التي واجهتها في سبيل ذلك.

يمكن أن نتوقع لسياسات التعليم ولنمط التنمية الذي تمخض عنها تأثير سلبي للطلب على التعليم خاصة من جانب الفئات الفقيرة والمنخفضة الدخل، فضعف القدرة المالية لهذه الفئات ، علاوة على توقعاتهم في ظل المناخ السائد بعدم جدوى التعليم لمستقبل أبنائهم وتشاؤمهم بشأن إمكانية ارتقائهم في عالم العمل، يمكن أن يقلل من رغبة وقدرة الآباء بإلحاق أبنائهم بالتعليم والابتدائي والثانوي,ويضاف إلى ذلك تكلفة التعليم بالنسبة للفقراء وذوي الدخل المنخفض لا تشمل فقط التكلفة المباشرة في شكل رسوم دراسية وتكلفة مستلزمات مكملة للتعليم مثل: المواصلات والملابس والكتب وكلها تزايدت كثيراً في ظلّ التحولات ولكنها يمكن الحصول عليه لو التحق بعالم العمل بدلاً من المدرسة ، فالآباء يقارنون بين دخول الطفل مبكراً في عالم العمل والخبرة التي يمكن أن يكتسبها والتي قد تؤدي إلى ارتفاع أجره بعد عدّة أعوام أو تجعله قادراً على أن يمارس عملاً لحسابه الخاص[2] ونظراً لهذا عملت الجزائر على إتباع سياسات لمواجهة التسيب المدرسي، وفتح مراكز التكوين المهني، وتوفير الأدوات والملابس والمطاعم للأطفال المحدودي الدخل ، وهذا

[1] هاني محمود بني مصطفى،**السياسات التربوية والنظام السياسي**,ط1,عمان .دارالجرير2007, ص119.
[2] د.تركي رابح، **أصول التربية والتعليم**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1982، ص 47.

إن دل على شيء إنما يدل على مدى وعي الجزائر بمدى حساسية التعليم خاصة في مرحلة الطفولة والمراهقة.

فتوقع الآباء بأن استمرارية الطفل في التعليم وتحمل تكاليفه الكبيرة ربما تعرضه للبطالة فيما بعد ولهذا توجد دائما علاقة ارتباط قوية بين اتساع نطاق الفقر في المجتمع وظاهرة عمالة الطفل.

فبخصوص نظام التعليم القائم في البلاد العربية ، نلاحظ أن المؤسسات التعليمية في الأقطار العربية كافة لا تستوعب جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة والنتيجة المستقبلية لهذا المعطى الواقعي هي أن الأمية في الوطن العربي ظاهرة ما زال يعاد إنتاجها وتكريسها ، وإذا كانت الإحصاءات الراهنة ترتفع بالمعدل العام للأمية في الوطن العربي إلى نسبة 85% فإن المقارنة بين حال الأمية اليوم وحالها قبل عقد أو عقدين من السنين تشير إلى نسبتها في ارتفاع مستمر، رغم أن عدد المتعلمين اليوم أكبر من عددهم بالأمس ولكن نسبة هذا العدد بالنسبة إلى مجموع السكان في الوطن العربي هي أقل مما كانت عليه قبل بضع سنين[1].

هذا ما يدل على أن الأمية ورغم عقود من استقلال الدول العربية إلا أنها لا زالت تشكل تحدٍّ لهذه الدول خاصة بعد أزمات ما اصطلح عليه بالربيع العربي، والذي أدى إلى غياب الدولة في بعض الدول العربية والتي تزيد الأوضاع الأمنية والاجتماعية في دول أخرى وكل هذا كان له تأثير مباشر على السياسات التعليمية بالإضافة إلى هذا تواجه السياسات التعليمية في الدول العربية والتي الجزائر احداها تحدٍّ خطير وهو إدمان التلاميذ على المخدرات خاصة الصغار منهم وكذا تأثيرهم وصعوبة مراقبة وسائل الإعلام التي أصبح لها أثر كبير على سلوكيات التلاميذ.

[1] د. محمد عابد الجابري، **إشكاليات الفكر العربي المعاصر**، ط1، لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2001، ص80

المطلب الثاني: مراحل التعليم والأسس التي تقوم عليها ديمقراطية التعليم.

إن تقسيم النظام التعليمي إلى مراحل أو ما يسمى بالسلام التعليمي ، هو استجابة لإمكانات الأفراد ومواهبهم ، انطلاقا من أن الأفراد يختلفون في قدراتهم واستعداداتهم، وحسب مراحل نموهم، لذا لابد من تنوع التعليم وتقسيمه إلى مراحل تعليمية أو حلقات تربط مع بعضها بعلاقات واضحة وفي الجزائر ومما يدل على ارتباط سياساتها التعليمية بتاريخهاهو اعتمادها نظام تعليمي يعتمد على الكتاب أو "الشريعة" وهي أول محطة تعليمية للجزائر وهي مدرسة تابعة للمسجد يتعلم فيها الأطفال الحروف والأعداد واللغة والقرآن خاصة.

تعد مرحلة التعليم الأساسي من أخطر مراحل التعليم وخصوصا المرحلة الأولية (الصفوف الثلاثة الأولى) لأن من يجتاز هذه المرحلة وقد أتقن المهارات الأساسية وسيتفوق ، لذلك لابد من العناية الفائقة في هذه المرحلة فهي أساس البناء[1].

وفي جميع السياسات التعليمية تنطلق مراحل التعليم من بداية واحدة وهي ما يسمى بالمرحلة الابتدائية ث يتم فيها استيعاب الأطفال تحت ظروف متشابهة، لعدد من السنوات تختلف في مدتها من مجتمع لآخر[2].

أي أن المرحلة الابتدائية هل الانطلاقة والبداية التي يتطرق إليها المتعلمون في جميع السياسات التعليمية.

كما يعتبر المستوى الأدنى من التعليم الذي يجب أن يناله المواطنون جميعاً وهو القاعدة التي يرتكز عليها تعميم التعليم الابتدائي وبه تتمكن جماهيرالشعب من المشاركة الايجابية في عملية التنمية ، ومفهومه يختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل قطر من الأقطار يبرز مفهومان رئيسيان لهذا التعليم.

[1] د.محمد حسن ، محمد حمادات ، **منظومة التعليم وأساليب التدريس** ،ط1، عمان: دار الحامد 2008، ص15.

[2] هاني محمود بني مصطفى، مرجع سابق ، ص256.

الأول : له صفة تربوية وهو يعني المستوى الأول من نظام التربية المدرسية يمثل قاعدته وقد يطول مداه في بعض البلاد ويتجاوز ما يسمى بالتعليم الابتدائي ليشمل إلى جانبه ما يسمى بالمرحلة الإعدادية أو المتوسطة بل أحيانا يمتد إلى أبعد من ذلك ليشمل بعض سنوات المدرسة الثانوية أو كلها، وتوفيرمثل هذا التعليم بهذا المفهوم رهن بوفرة الإمكانات المالية وبتطوير قاعدة التعليم بصورة يتمكن بها استيعاب جميع الناشئين في سن التعليم، كما هو رهن بفاعلية التربية اللامدرسية ومساندتها التربية المدرسية.

الثاني: له صفة اجتماعية والمقصود به توفير أدنى من الفرص التعليمية لأعداد كبيرة من الصغار والكبار لم يحظوا بحقهم في التعليم أو تسربوا منه بحكم الظروف الاجتماعية القاهرة وضعف المستوى الاقتصادي[1].

وتعتبر هذه المرحلة من أهم الأبعاد في السياسة التعليمية كركيزة أساسية.

التعليم الثانوي: ويعتمد هذا البعد في مدته وتنوعه وحجمه على عوامل مختلفة على الإمكانات المتوفرة، وحاجات ومتطلبات المجتمع إضافة إلى حجم السكان.

التعليم العالي: إن التعليم العالي يعد الركيزة الأساسية لرأس المال البشري في مجال البحث العلمي والتطور لتقني ومدّ المجتمع بنخبة عالية من المهارة ذات دور رائد في عملية التنمية ، ومن خلال هذا التعليم يمكن ن تتشكل لدى الملتحقين به رؤى جديدة ومتطورة لمجتمعاتهم وتتوافر لهم الدوافع اللازمة لتحويل هذه الرؤى إلى واقع ولكي يصبح لتعليم العالي هذا الدور المحوري ، هو أن يتمتع نظامه بنوعية تعليم راقية ومعاصرة وتتمتع مؤسساته باستقلالية كاملة وحريات أكاديمية واسعة ، أما إذا لم يتحقق ذلك فيتحول التعليم العالي إلى آلية ضمن آليات أخرى للحفاظ على الأوضاع القائمة ولا يعدو كونه مؤشرا كميا وإحصائيا تتباهى الحكومات بتحقيقه[2].

[1] سمدون حمادي، مسارع الراوي وآخرون ، مرجع سابق، ص188.

[2] د محيا زيتون، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، ط1، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، سنة 2001، ص223.

يعتبر التعليم العالي مرحلة أساسية من مراحل التعليم فهو يعتمد في واقعه وخصائصه على توفير الإمكانات المتاحة ، ومتطلبات وحاجات المجتمع ، يهدف إلى البحث العلمي وتلبية حاجات المجتمع.

وخلق مستوى عالي من الوعي بمختلف القضايا على جميع الأصعدة وهي هذا الإطار وعملت الجزائر على بناء العديد من الجامعات وتأطيرها وبناء المخابر رغم تحديات والصعوبات التي واجهت الجزائر في سبيل تجسيدها لهذه السياسة.

لقد أعدت الحكومة لفتح أكثر من مدرسة وذلك لتجعل التعليم ديمقراطيا في كل أنحاء القطر ويوجد ثلاث وزارات تختص بالتعليم :

- وزارة التعليم القومي والتي تضع القواعد الأساسية لتعليم الثانوي.
- وزارة التعليم الفني ،وزارة التعليم العالي وتمول الحكومة كل البرامج التعليمية كما أنها تعد أيضا كل الناهج الأكاديمية في كل المجالات وكل المستويات المختلفة.

تركيب نظام التعليم بتقسيم نظام التعليم الجزائري إلى المراحل التالية: التعليم الأساسي، التعليم الإعدادي، التعليم الفني والتعليم العالي.

تدريب المدرسين ، لقد وضعت الجزائر ثلاث مراحل لكي تضمن تدريب لائق لمدرسيها ففي المرحلة الأولى عام 1962-1970 تم فتح معهدين في كل مقاطعة لتدريب المدرسين ومساعدي المدربين وفي المرحلة الثانية 1971-1980 أسست معاهد فنية لتدريب مدرس التعليم الثانوي.

وفي المرحلة الثالثة 1981-1985 كان هناك تركيز على زيادة عدد المعاهد الفنية لتدريب هيئة متخصصة وعالية لمدرس المدرسة[1].

إن طبيعة المناهج التربوية وطرق التدريس والتقييم غالبا ما تخضع للعامل الإيديولوجي فالمناهج لا تحتوي إلا نادراً ومؤخراً مبادئ حقوق الإنسان وقيمها.

[1] عبد اللطيف بن حسين فرج، **نظم التربية والتعليم في العالم**، ط2، عمان: دار المسيرة 2010، ص 45.

كما أن طريقة التدريس والتعليم تقوم على التلقي السلبي (التلقيني) من غياب التحليل النقدي من أسفل إلى أعلى في معظم مراحل التعليم، وهذا ما ينقص تماما مع تنمية الشخصية وروح الإبداع والابتكار ويتوقف مع خنق الحرية، هناك من اختصاصي التعليم من يربط ذلك بالقهر الذي يعانيه المعلمون من طرف الإدارة التعليمية المقهورة كذلك من قبل الإدارة المركزية.

لمّا كانت عملية التعليم داخل الأنساق التعليمية لا تنفصل عن مدى نضج الوعي السائد لدى ممارسة العملية التعليمية لمعنى الحرية والديمقراطية ، فإن القول بأن حال الديمقراطية في المجتمع بصفة عامة لها دورها في التأثير على طريقة التعليم لأن " الديمقراطية هي أسلوب في الحياة، بحيث يصبح الوعي المعرفي بالديمقراطية ، الفرصة لقيام أرضية فكرية مشتركة أساسية للجميع على أساس من التكافؤ والسير"[1] والجزائر ليست بمبدأ عن هذا ، لكن ما يمكن قوله انه إذا كانت المركزية السياسية أمرا غير مرغوب فإن المركزية التعليمية يمكن القول أنها أساس بناء مواطنين لهم إحساس وطني مشترك بالوطنية عبر تراب الدولة.

ولتوضيح أكثر سنتطرق إلى الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية التعليم.

الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية التعليم:إنّ المجتمع الديمقراطي لا يتحقق إلا من خلال إنسان يحترم الآخر وقبل ذلك يعرف بحقه في الوجود والاختلاف عن، فالديمقراطية ممارسة وسلوك تحتاج إلى تربية الفرد عليها لتكوين الروح الديمقراطية لديه والتي تشمل (العدل، العدالة، المساواة) والحريات الفردية .

ومن الأسس التي تقوم عليها ديمقراطية التعليم هي:

1. الديمقراطية تربية مستمرة تشارك بها المؤسسات التنشئة الاجتماعية بجانب دور المدرسة الأساسي.
2. الديمقراطية تعني بتعليم جميع أفراد الشعب على حد سواء بمختلف طبقاته وانتماءاته على المثل كالحرية والمساواة والكرامة والاستقلال والحياة الاجتماعية المشتركة حتى تتحول إلى سلوك واتجاهات في مبادئ السلوك الإنساني.

[1] جون ديوي ، **الديمقراطية والتربية**، ترجمة نظمي لوقا، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 1978، ص81-82، نقلا عن خالد عبر العزيز الشريدة ، وآخرون .

3. تعني التربية بنشر التعليم في الجماهير المحرومة لتصنيف الفجوة بينها وبين القلة المحفوظة واستثمار المواهب المدفونة فيها.
4. تعمل التربية على تنمية روح البحث وحرية القيام بتنمية الفكر التأملي وتغرس في نفوس التلاميذ أن الحرية نظام وحدة واحدة[1] وفي هذا الإطار عملت الجزائر على اشتراك مختلف مكونات المجتمع في رسم سياسات تعليمية من خلال الوزارة الوصية والنقابات المتعددة وكذا أولياء التلاميذ.

مظاهر غياب ديمقراطية التعليم: من المؤشرات التي يمكن أن تحتكم إليها على ديمقراطية التعليم أو عدمه هي ما يلي:

1. مدى مشاركة الشعبية والوطنية في رسم السياسة التعليمية إذا يتم انتخاب مجلس يمثل الطبقات المختلفة في المجتمع يشارك لجان التخطيط التربوية المشاركة الفعالة في رسم الأهداف التربوية.
2. المشاركة في وضع المناهج والخطط والبرامج الدراسية.
3. مدى استيعاب الطلبة في السنة الدراسية.
4. نسب التسرب والرسوب ومدى والسيطرة عليها وضبطها.
5. ازدواجية النظام التعليمي أو انفراديته.
6. تكافؤ الفرص التعليمية ما قبل المدرسة ولغاية التعليم الجامعي.
7. مجانية التعليم لمختلف المستويات التعليمية.

أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، أن نوعية التعليم المدرسي مرتبط بثلاث عوامل أساسية هي: وضع المعلمين والمعلمات ، طبيعة المناهج وأساليب التعليم ،

سياسات التعليم .فلقياس التعليم لابد من :

[1] الفريحات غالب ، **الإدارة والتخطيط التربوي**، ط1، عمان: 1999، ص ص 251-252.

- تلمس أوضاع المعلمين وقدرتهم على تحفيز التلاميذ والتفاعل معهم وتشجيعهم على الابتكار والتفكير النقدي الخلاق، ومن أهم العوامل المؤذية إلى ذلك مستوى الثقة بين قطبي العملية التعليمية أي التلميذ والمعلمين ويرى التقرير من الأسباب التي تؤثر سلبا على أداء المعلمين التكدس في الأقسام.
- نقص الرواتب والحوافز ، نقص الإمكانات المتاحة وسوء المناهج في حد ذاتها التي تعتبر وعاء التنشئة السياسية والاجتماعية للتلاميذ ، إذ يعتبر التقرير بأن المناهج الدراسية العربية" تكرس الخضوع والطاعة والتبعية ولا تشجع التفكير النقدي أكثر[1].

باعتبار أن محتوى المناهج يتجنب تحفيز التلاميذ على النقد،فيقتل فيهم الاستقلالية والإبداع.

لكن ما يمكن قوله ان حرية التدريس والتعليم تختلف نسبيا من دولة عربية إلى أخرى ويمكن اعتبار الجزائر رائدة على المستوى العربي في حرية التدريس والبحث.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية** الأردن : المطبعة الوطنية 2003، ص 52.

المطلب الثالث: دور المؤسسة التعليمية في العمل السياسي.

مما لا شك فيه أن المدرسة تؤثر تأثيراً كبيراً في تنمية الوعي السياسي للطلاب وللمدرسة دور فعال في أ ي شكيل سياسي وهي أساس أي قيم سائدة في أي مجتمع قائم، وقد تبت من خلال الأبحاث ، ترى أنها أكدت على أن التشكيل يكون في مرحلة سن الرابع والخامسة حتى الثالثة عشر مما يدعم دور المدرسة في العمل السياسي وعبر التاريخ يتبين أن العملية التعليمية لا تعمل متحررة من قيود النظام السياسي بل ضمن حدود هذا الإطار وأهدافه وفلسفاته فالتربية والتعليم وسيلتا أي نظام سياسي لإكساب الأفراد قيم واتجاهات ومهارات وصفات تتناسب مع اتجاهات النظام القائم وتناسب تحقيق أهدافه[1] لكن يمكن اعتبار مرحلة التعليم الجامعي هي مرحلة المراجعة الشاملة لما تم دراسته من قبل.

فعن طريق التعليم يتحقق التغيير الاجتماعي المنشود فيصبح التعليم خادماً للنظام الجديد محققا لأهدافه وتطلعاته وتحقيق الخلاص للمجتمع مما يعانيه من مشكلات.

اتفق أرسطو مع أفلاطون على أن السياسة هي فن توجيه المجتمع بحيث يؤمن الخير للبشرية ، ولا تنجح السياسة في مساعيها إلا حين تتوافر لديهم المادة الصالحة التي يتناولونها، أي وجود الشعب الصالح، فالشغل الشاغل للسياسي في رأيهما هو إعداد المواطن الصالح.

وبما أن المدرسة تعد مواطني المستقبل ، والسياسة تتدخل في المدرسة معتمد عليها كأداة إستراتيجية هامة لبسط نفوذ الحاكمين وتعزيز سلطاتهم.

فالمؤسسة التربوية من أهم مؤسسات المجتمع فهي مسؤولة عن المحافظة على ثقافة المجتمع وتراثه وعن تطوراتها وتجديدها ونقلها من جيل إلى آخر وهذا الدور من أهم أدوارها. كذلك تعد المواطن سياسيا لكي

[1] هاني محمود بني مصطفى، **السياسات التربوية والنظام السياسي**، ط1، عمان: دار الجرير 2007، ص20.

يؤدي السياسي في مجتمعه بوعي وعقل ومسؤولية ، كما أن المؤسسة التربوية تؤدي دوراً أساسيا في إعداد القيادات السياسية بالإضافة لذلك فهي تشكل القيادة الفكرية للمؤسسة السياسية[1].

إن علاقة المؤسسة السياسية بالمؤسسة التربوية تقوم على أساس أن المؤسسة السياسية هي التي تضع السياسة العامة للمؤسسة التربوية وما ترتبط بهذه السياسة من مبادئ وأهداف وخطط ومن أمور تنظيمية ومالية ومن جهة أخرى المؤسسة التربوية خاصة إطارات المؤسسة السياسية مستقبلا.

إن النجاح في تنفيذ السياسات التربوية يتطلب بعض العوامل الرئيسية في تطبيق السياسات التربوية هي:

1. التطبيق الاستراتيجي إذ أن البرنامج يحوز على فرص أفضل للنجاح، كلما كانت واضحة وسهلة التطبيق ، وتتطلب جهداً إدارياً قليلاً ، كما أنها تتوقع بدقة المشكلات التي قد تعترضها.
2. تصميم السياسة يجب أن تكون هذه السياسة واضحة الأهداف وبعيدة عن الغموض لكي تكون فرص نجاحها أكبر.
3. قدرة النظام على التنفيذ من خلال تقديم الدعم المادي المعنوي لتوفير النجاح للبرامج التعليمية والتربوية.
4. العوامل البيئية وهي درجة الدعم والمعارضة التي تواجهها هذه السياسات عند تطبيقها في المجتمع وعلى الأفراد[2].

وفي هذا الإطار عملت الجزائر في رسم سياساتها التعليمية على مراعاة الخصوصيات الجغرافيا خاصة للجزائر وكذا أفاتها الاجتماعية.

[1] هاني محمود بني مصطفى، مرجع سابق، ص33.

[2] هاني محمود بني مصطفى، مرجع سابق، ص34.

المبحث الثالث: علاقة التعليم بالتنمية الاجتماعية.

تمهيد:

ترجع جذور العلاقة بين التعليم والتنمية إلى الإسهامات المبكرة في أواخر العقد السادس من القرن العشرين، حيث لم يكن هناك قبل 1955 محاولات لتخطيط الأنظمة التعليمية بالطرق المتعارف عليها اليوم، وهو ما كانت جزائرالاستقلال على دراية واسعة به غداة الاستقلال وأخذته بعين الاعتبار بعد الاستقلال.

المطلب الأول: طبيعة العلاقة بين التعليم والتنمية الاجتماعية

فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين نظام التعليم وإستراتيجية التنمية الاجتماعية فهي علاقة متبادلة فكل م أو قصور يصيب التعليم لابد أن ينعكس بالكيفية ذاتها على التنمية، كما أن إستراتيجية التنمية في أي مجتمع لها تأثير كبير الأهمية على التعليم.

وعلاوة على أنها ترسم الأهداف والسياسات وتضع الآليات ، فمن خلالها أيضاً يتحقق الاتساق بين التعليم وغيره من عناصر عملية التنمية.

فكلما كانت إستراتيجية التنمية محكمة والأهداف والتطلعات رفيعة المستوى والأنشطة التي هي موضع الاهتمام ذات طبيعة متطورة ديناميكية وذات ارتباطات محلية قوية، تمخض عن ذلك الطلب المتزايد على نوعية جيدة من التعليم واتسعت آفاق التعليم وتعاظمت جودته وتعمقت ارتباطاته بقطاعات الاقتصاد المختلفة وقدرته على التأثير وحفز عمليات التنمية والعكس صحيح، كلما تراخت جهود التنمية وتواضعت متطلباتها من القوى البشرية ، صنفت العلاقة بين النظام التعليمي وقطاعات الاقتصاد الأخرى.

ولا يفوتنا هنا الملاحظة أن الأثر السلبي للتحول في نمط التنمية إلى الطلب الاجتماعي على التعليم يعكس الأثر الإيجابي المتوقع للنمو السكاني والمتغيرات الديمقراطية[1] ومما يعكس دراية الدولة الجزائرية بك هذا هو أنه بالإضافة برامجها التعليمية المحلية إلا أنها خصصت ولا تزال إمكانيات كبيرة لطلابها المتميزين وإطاراتها من أجل مواصلة دراساتهم العليا في أعرق الجامعات والمؤسسات العلمية والتقنية وحتى العسكرية العالمية.

مما يلاحظ أن التعليم يؤثر على المحيط الاجتماعي عن الذي يمارس فيه عبر إمكانية تطويره وتفسيره وبهذا تتحقق التنمية الاجتماعية وهذا دليل على علاقة التفاعلية بينهما.

[1] د. محيا زيتون، المرجع السابق، ص 189.

كما أشار دوركايم إلى الارتباط الوثيق بين التعليم والمجتمع كما أنه كان حريصا على إبراز فكرة عدم وجود نمط تعليمي وحيد ونموذجي لكل الناس، حيث اعتبر إميل دور كايم أن اختلاف الحاجات الاجتماعية من مجتمع الآخر ، تلعب الدور الرئيسي في تشكيل محتوى البرنامج التربوي والمعتمد في مختلف المجتمعات ، كما أنّه أشار في نفس الوقت إلى أن ظاهرة التعليمية تعتبر ظاهرة حركية أو دينامية، وبالتالي تعتبر هذه العملية عملية تغير وقد أكد هذا بملاحظة من التغيرات التي عادة ما تطرأ على البرامج التعليمية خلال مختلف الفقرات الزمنية وحسب اعتقاد دوركايم فإن سوسيولوجيا التربية يمكن أن تناط بالوظائف التالية:

1. تحديد الأهداف الاجتماعية للتعليم وتبيان وظائفها السوسيولوجية .
2. تحديد العلاقة بين التعليم من ناحية ، والتغير الاجتماعي والثقافي من ناحية ثانية.
3. البحث المقارن للثقافات والنظم التعليمية المختلفة عن بعضها البعض.
4. بحث إمكانية استثمار الفصل المدرسي والمدرسة ، كنسق اجتماعي للتنشئة الاجتماعية[1].

يرى دور كايم أن تشكيل محتوى البرنامج التربوي المعتمد في مختلف المجتمعات يرجع إلى اختلاف الحاجات الاجتماعية من مجتمع لآخر.

وبشكل عام يمكن القول أن هناك ارتباطا وثيقاً بين التعليم والتنمية الاجتماعية، ولن يتم ذلك إلا من خلال المؤسسات التربوية وبالتعاون مع قطاعات ومؤسسات المجتمع المدني التي تساهم بدورها في نهضة وتقدم المجتمع.

[1] See : WillurB.Brookowver and David Gottieb, A Socialoay of éducation, Second édition New york.American book company 1964,P3

المطلب الثاني: دور التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية.

يعتمد المجتمع في أداء وظائفه وبقاءه واستمراره على التعليم ، كما أن التعليم وسيلة المجتمع وأداته الرئيسية في التقدم والتطور والنمو وهي التي تعد الناشئين ليكونوا مواطنين صالحين في مجتمعهم وهي أداة المجتمع في المحافظة على ثقافته وتراثه الحضاري ، والتعليم أيضا أداة المجتمع في إعداد القوة البشرية المؤهلة والمدربة التي تدير عملية الإنتاج وتبعث الحياة في مختلف مؤسسات المجتمع ومرافقه الاجتماعية والصناعية والزراعية والتجارية وغيرها ".

إن نظام التعليم مناط بالقيام بدور هام خاصة في البلدان التي تخوض غمار عملية التنمية، فنظام التعليم عامل هام من عوامل نقل تصورات التنمية إلى الأفراد وكذلك ربطها بالأهداف العامة للتنمية ، هذا فظلاعن تزويد الناس بالمهارات الفنية[1] وهو ما عملت الجزائر على تجسيده خاصة في المرحلة الاشتراكية التي كانت تقوم على المخططات الرباعية والخماسية وهي التي كانت تقوم على التخطيط من خلال بناء هذه المخططات على واقع الأمر ومتطلبات الأمة ، ورسم السياسات الكفيلة بتحقيق أهداف تلك المخططات ويبقى تقييم تلك المخططات أمرنسبي يختلف من مُقيِّم إلى آخر.

فالتعليم هو قلب التنمية وصلبها وأن نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع ، والتعليم مفتاح التقدم وأداة النهضة ومصدر القوة في المجتمعات.

ويعتبر التعليم من أهم روافد التنمية وعناصرها المختلفة فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبناءه ويوفر الموارد البشرية القادرة على تشغيل وإدارة عناصر التنمية ، يساهم في بناء مجتمع قوي يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي.

فظلا عن ذلك فالتعليم بالنسبة للدول النامية هي الأمل الوحيد للخروج من واقع التخلف واللحاق بركب الحضارة المتقدمة ، كما أن التعليم أداة المجتمع في تطوير الديمقراطية وفي غرس مبادئها وأخلاقياتها وفي

[1] See : A Halsey and others .éducation Econcemy and Society Areader in The Socialogy of éducation the free press 1966,P42-43.

التدريب على ممارستها والتعرف على مؤسساتها فالتعليم هو أداة لتلقين المعارف والمعلومات للمجتمع بكل فئاته بدون استثناء ،كما تسهل المؤسسة التعليمية عملية الإدماج الاجتماعي ،كما أن التربية المدرسية تؤثر في التطبيع المدرسي للتلميذ بصورة ايجابية وتساعده على تكوين شخصيته تكوينا يتوافق مع ذاته ومجتمعه[1] وهي السياسة التي استعملها اليابان في نهضة " الميجي" وحاولت الجزائر إتباعها من خلال التكفل بإرسال أبناءها لتحصيل المعارف من أرقى الجامعات والمعاهد العالمية وحققت ذلك عدة نتائج فالتعليم يعتبر حجر الأساس في عملية التنمية وأن نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات يعتمد اعتماداً كبيراً على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع.

ويمكن إدراج بعض الاستراتيجيات التي من شأنها المساهمة في رفع مستوى التعليم تتمثل في :

1. التركيز على التخطيط المستقبلي والرؤى التعليمية ، لكي تواكب نوعية التعليم والتحولات والمستجدات العالمية.
2. تعميم التعليم وتكافؤ الفرص.
3. تحفيز الحراك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
4. احتضان الكفاءات والبحث العلمي ذي النوعية العالية.
5. التعليم المستمر مدى الحياة.
6. صقل المواهب والمهارات بتقنية المعلومات في عالم المعرفة .
7. بناء قدرات وامتلاك أدوات الابتكار[2].

ومن هنا إذا استطاعت مخرجات التعليم التعامل مع تحديات العصر ومتطلباته ومواكبة المبتكرات العلمية والتكنولوجيا، يومئذ نقطف نتائج وثمار التعليم في تحقيق التنمية الاجتماعية.

[1] ملود مرسي، **التربية والتنمية علاقة** ص2.

[2] د محمد عاشور، جامعة اليرموك كلية التربية، صحيفة الرأي الأردنية.

هذا في حين يعتبر (L.F.Warad) أن التعليم يعتبر من قواعد الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي ، علاوة على الوظيفة الأساسية لمؤسساته والتي هي النهوض بالمجتمع، كما يشير (RossL.Finney) في مقالة له بمجلة إلى أن الدراسة السوسيولوجية للتعليم من الممكن أن تسهم من خلال التحليل في بيان مختلف أغراض أو أهداف التعليم وبالتالي الفلسفة الاجتماعية للتربية مرتكزة على التحليل الاجتماعي للحاجات البشرية[1]وفي هذا الإطار بالإضافة إلى السياسات التعليمية عملت الجزائر على رسم سياسات تنموية مرتبطة ببرامجها التعليمية خاصة في الميدان الفلاحي من خلال ربط معاهد الدراسات الفلاحية بصناديق تنمية الهضاب والجنوب والدعم الفلاحي مثلا.

ومن منطلق أهمية التعليم في صنع الحضارة وبناء الإنسان لابد أن يحظى قطاع التعليم باهتمام كبير ، وأن توضع أسس وخطط انطلاقة النهضة التعليمية بمعطياتها ونتائجها سواء من حيث النوع والكمّ، حيث يشكل التعليم محوراً أساسيا لكافة الخطط التنموية سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية[2].

أي يجب ن يعطي لتعليم اهتمام أكثر بماله من دور في تقديم المجتمع وتطوره وتنميته.

ولأجل تامين ثقافة سياسية ديمقراطية متميزة في المجتمع المحلي الجزائري تتماشى مع الوضع المطلوب للتحول السياسي المنشود فقد تم وضع استراتيجية جديدة تظهر فيما يلي

- تعميق الوعي بأهمية التربية في إشاعة ثقافة ديمقراطية ترمي إلى ترسيخ القيم الانسانية الأتية .

-احترام حقوق الإنسان وحقوق الطفل.

-حرية التفكير والتعبير واحترام الرأي الاخر.

-العدالة الاجتماعية.المساواة وعدم الإقصاء و التمييز.

[1] حامد زهران، **علم النفس الاجتماعي**، ط4، القاهرة : عالم الكتب 1977، ص 286.

[2] د. محمد عاشور، المرجع السابق.

الربط الوثيق بين التعليم وتكوين الشخصية المتكاملة لأفراد المجتمع بجميع فئاته وذلك من خلال إكساب الأطفال حرية التفكير وتبني أراء مستقلة وتعويدهم على تحمل مسؤولية تصرفاتهم .

تمكين الشباب من تكوين نظرة عن العالم دون فقدان هويته الثقافية وتعويده احترام الثقافات الأخرى .

لكن في الواقع ,أي على خلاف ما أحدثه النظام التعليمي في المجتمع الجزائري من تحولات ايجابية على المستوى السياسي و الديمقراطي ‘فان عامل ركوده أدى في الوقت نفسه إلى شيوع مظاهر سلبية عديدة,فمن مظاهر هذا التردي وأسبابه نذكر ما يلي :

-عدم استيعاب النظام التعليمي والمناهج التربوية. السائدة لعملية تلقين مبادئ هوية وطنية واضحة لدى المجتمع الجزائري,وذلك لسبب الاختلال و التناقض الواقع في سلم القيم و المعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظم وتضبط حركته .

ن الوضع التعليمي السائد إن جر عنه ترسيخ ثقافة سياسية ورعوية في المجتمع الجزائر،حيث أن الأغلبية أضحت تنظر للسياية على أنها أمر لايعنيها ولاترى في الممارسة السياسية أي فائدة ترجي[1]

لقد لجأت الحكومة الجزائرية مند أربعة عقود إلى اتخاد إستراتيجية تعليمية وتربوية هامة تتمثل في توفير القوى العاملة على المدى القريب والبعيد للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتعليم ذاته.

-تطوير المناهج التعليمية التي تتماشى ومتطلبات الفرد احتياجات الواقع الآني والمستقبلي .

-تحضير التخصصات المنتجة لسد الاحتياجات المختلفة ورفع مستوى الكفاءة والأداء.

وفي ضوء تطبيق هذه السياسات على ارض الواقع‘فقد تم على المستويين الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق أكبر الانجازات الاجتماعية في ظل العقدين الماضيين من أهم مظاهرها:

- تحقيق ديمقراطية التعليم والطب المجاني .

1 دكتور ميلود صديق،لخضر بن دادة،**إستراتيجية تطوير التعليم في سبيل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول** الحكومة والتنمية،الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية والعلوم التسيير قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة برج بعرريج،8/7 ديسمبر 2015 ص09

– محاربة الأمية وبناء المدارس والجامعات .

– تحسين مستوى معيشة المواطن الجزائري.

لكن على الرغم من تبني استراتيجيات لتطوير السياسات التعليمية في مجال التنمية الاجتماعية الا أن الوضع لا يزال يكشف عن نتائج سلبية جد متناقضة وذلك بحكم النظر الى جملة من العراقيل التالية:

– التدهور المستمر لمستوى التلاميذ.

– كثافة البرامج التعليمية.

– عدم التلاؤم بين المواد الدراسية وبين الأطر المختلفة.

– هيمنة المعلم على العملية التعليمية.

المطلب الثالث: الاستثمار في التعليم[1].

يتناول التعليم تنمية الإنسان في مختلف الجوانب ، فالبعض يرى أن التعليم هو استثمار بكافة أشكاله، فعندما ينفق على التعليم فإن هناك مردوداً وعائد مادي واجتماعي فهو استثمار في رأس المال البشري في حين يرى آخرون أن الإنفاق على التعليم يعتبر استهلاكاً إذا لم يخدم المجال الذي تم اكتساب المهارات والمعارف فيه.

بعد تأكيد على علاقة التعليم بالتنمية وتأثير المنظومة التعليمية الجيدة ببناء نهضة وتنمية، ثمة أمور لابد من الإشارة إليها في ارتباط التعليم بالتنمية، ألا وهي الاستثمار في التعليم.

أولا: الاستثمار في التعليم: إنّ قطاع التعليم ينهض بالعديد من المهام الاجتماعية ذات البعد الإيجابي الذي يكسب التنمية قوة حضارية ويمنحها القدرة على الاستمرار والتطور، هناك عوائد اجتماعية ومعنوية تعليم وأهداف يحققها في هذا المجال ومن هذه العوائد:

[1] دكتور ميلود صديق،لخضر بن دادة، المرجع السابق ص 10

1. تنمية صفات شخصية تساعد المتعلم على التكيف مع مجتمعه والتجاوب مع فرص العمل المتاحة والمرونة في الانتقال من عمل لآخر.
2. اكتشاف مواهب الأفراد وتنميتها وتوجيهها[1].
3. الفرد المتعلم يكون أكثر قدرة من غيره على مواجهة صعوبات التغيير الناجم عن اختلاف البيئة أو المناخ أو العادات والتقاليد ، وهنا يصبح تعليم الأفراد رصيد كبير من للانتقال من مهنة إلى أخرى مما يفتح لهم آفاق جديدة وإمكانيات واسعة لرفع مستوى المهارة والخبرة
4. التعليم دور هام في تحطيم الهياكل الاجتماعية البالية والقيم السلوكية السيئة من خلال تهذيب السلوك الاجتماعي ونبذ العادات والتقاليد المعرقلة لتطور وتكوين المواطن الصالح ذي المفاهيم المتلائمة مع متطلبات التنمية.
5. أيضا إعداد الباحثين بحيث يقومون بأبحاث نافعة للمجتمع.

لكي تنجح مشاريع الاستثمار في التعليم النظام الرسمي والذي يشمل التعليم الأساسي والثانوي والعالي والتعليم غير نظامي والذي يشمل كافة مؤسسات وجمعيات وقطاعات المجتمع المدني لابد من توفير البيئة الملائمة والمحفزة إلى زيادة التعليم كاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ثانيا: الاستهلاك في التعليم:

هناك مظاهر متعددة تجعل التعليم استهلاكاً لا استثماراً منها:

1. ارتباط التعليم بمفهوم قاصر للتنمية والتقدم وزيادة تطلعات الأفراد وتوجيههم إلى رغبات الفرد أو الأسرة دون النظر إلى مدى صلاحية التعليم الذي يتلقاه الفرد وملائمته لاحتياجات التنمية.
2. ارتباط التعليم بالحصول على المركز الاجتماعي المرموق وهو طريق النفوذ واكتساب السلطة متمثلة في الدراجات والشهادات العلمية باعتبارأن مجرد الحصول عليها يضمن الحصول على الدخل والمكانة

[1] هاني محمود بني مصطفى، مرجع سابق، ص173.

والسلطة بدلا من أن تكون الشهادة مجرد رخصة لممارسة العمل واكتساب الدخل والمكانة من خلال العمل والإنجاز والإسهام في مواجهة احتياجات التنمية الاجتماعية.

3. نزيف الكفاءات الفنية العالية إلى الدول الأجنبية وأثر ذلك في جعل التعليم هنا مظهر استهلاكي وتستثمر هذه فاءات من قبل الدول التي تهاجر إليها هذه الكفاءات وتصل بناء هذه الظاهرة إلى القول أن تعليمنا الحالي يركز على الحاجات والتطلعات الفردية أكثر من مواجهة التحديات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية[1].

[1] د. مصطفى يوسف كافي، **الإعلام التربوي والتعليمي**، ط1، عمان ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع سنة 2015، ص78.

ثالثا: كيفية جعل التعليم استثماراً لا استهلاكاً:

- لقد آن الأوان لتفكيرالجاد بإعطاء ميادين المعرفة والدراسة والمهارة درجات متكافئة في التكوين والتعليم سواء ارتبطت بمقومات الإنسان الفكرية أو المهارات الجسدية أو اليدوية أو التنظيمية أو الفنية أو الإبداعية فكلها مجالات للتعليم والنمو والمهارة وإشباع الذات وإثراء المجتمع.
- ينبغي أن تركز السياسات على جعل نظام التعليم أكثر تنوعا في موضوعاته بما يناسب مع تنوع المعرفة في المجتمع ، والقضية الأساسية تكمن في إعادة النظر في وظيفة التعليم باعتباره وسيلة لتمكين المتعلم من اكتساب المهارات والمعرفة بدرجة متزايدة حسب إمكاناته وطموحاته وليس وظيفته غربلة المتعلمين في ضوء معايير نمطية محددة.
- يجب أن تسعى السياسات التربوية إلى ربط التعليم بالعمل ولابد من إعادة النظر في مسافات التعليم المختلفة بحيث تتلاءم مع الواقع العلمي.
- وكذلك ن تسعى المؤسسات التربوية إلى فهم الواقع بغية تطويره وتحسينه بل وتغييره إذا اقتضى الأمر من خلال سياسات تربوية مستندة إلى الواقع[1].

ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تبني المنهجية العلمية في التفكير وتشجيع المتعلم على استثمار قدراته العقلية وتتيح له فرص الإبداع والابتكار والتفوق بحيث تساعد في إعداد إنسان مثقف قادر على البحث وصناعة التجديد والتطوير والتحديث في مجتمعه.

[1] هاني محمود بني مصطفى، مرجع سابق، ص179.

خاتمة الفصل

تجدر الإشارة إلى أن التعليم هو الأمل الوحيد للخروج من واقع التخلف واللحاق بركب الحضارة المتقدمة ,فهو يشكل محور أساسي لكافة الخطط التنموية سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو سياسية لكن بحكم ضعف التقدير الحكومي السائد لأهمية التعلم في الجزائر،وعدم وجود تكوين محلي مناسب لمنتصبي المؤسسات التعليمية والتربوية ,فقد اثر ذلك بشكل سلبي على العملية التنموية ,مما أدى إلى فشل العملية وضعف مرد وديتها في غالب الأحوال ولتجاوز ذلك يتطلب مهمة القيام بعملية إصلاح تعليمي جديد.

الخاتمة

الخاتمة:

إنّ التعليم مؤشر يشكل درجة كبيرة من الأهمية في تحقيق التنمية الاجتماعية، ذلك أنه لا تطوير ولا تنمية ولا تقدم دون تعليم فهو أداة أساسية يتم بموجبها تكوين الفرد والمجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل معاً ، وضمان التطوير السليم للأمة في مسيرتها نحو أهدافها في التقدم والرقي.

لكن على الرغم من تبني الجزائر استراتيجيات لتطوير السياسات التعليمية في مجال التنمية الاجتماعية، إلا أن الوضع لا يزال يكشف عن نتائج سلبية جد متناقصة ، فتدني مخرجات العملية التعليمية في مجال القطاعات الاجتماعية شكل إحدى العوامل الرئيسية لتخلف التنمية الاجتماعية في الجزائر ، وذلك بحكم ضعف التقدير الحكومي السائد لمعايير الجودة في مجالات التعليم وعليه فقط تطبيق إصلاح سياسة التعليم والتنمية في الجزائر توافر منظومة تعليمية أخلاقية تلبي احتياجات أفراد المجتمع وترسخ لديهم قيم الحرية والديمقراطية والمساواة.

وانطلاقا من هذا ، كان على الدولة الجزائرية أن تحدد معالم سياستها التعليمية وأن تبرز المبادئ التي تقوم عليها، وأن تبين بدقة الغايات التي ترجو تحقيقها وأن تضبط الإستراتيجية الملائمة لتطبيقها وتوفر وسائل تنفيذها وتجسيدها فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاجتماعية.

قائمة المراجع

أ-المراجع باللغة العربية :

-المراسيم والمواثيق:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،عرض وزيرة التربية الوطنية حول المنظومة التربوية الجزائر:وزارة التربية الوطنية 1994.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،جبهة التحرير الوطني دستور1976.الجزائر.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقري التنمية الإنسانية العربية ،الأردن:المطبعة الوطنية 2003.

ب- الكتب:

1- إبراهيم كامل زكية،نوال شلتوت،**أصول التربية ونظم التعليم ،ط1 ،الإسكندرية :دار الوفاء للطباعة والنشر 2007.**

2-احمد منصور منصور،**قرارات في تنمية الموارد البشرية**:الكويت 1976.

3-المعوش سالم،**العولمة والتربية**،ط1،لبنان:دار النهضة العربية2007.

4-السامرائي شفيق،**النظم السياسية**،ط1،دار المعتز2015.

5-الغزال إسماعيل،**القانون الدستوري والنظم السياسية**،ليبيا:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع1982.

6-الحسيني السيد،**التنمية والتخلف**،دراسة تاريخية بنائية،ط2،دار المعارف .القاهرة1982.

7-التل سعيد،**التربية السياسية،في الوطن العربي**،عمان: دار اللواء1987.

8-الجابري محمد عابد،**إشكاليات الفكر العربي المعاصر**،ط1،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

9-بكر عبدالجواد،**السياسات التعليمية وصنع القرار**،الاسكندرية:دار الوفاء2002.

10-بني مصطفى هاني محمود،**السياسات التربوية والنظام السياسي**،ط1،عمان:دار الجرير2007.

11-بن حسين فرج عبداللطيف،**نظم التربية والتعليم في العالم**،ط2،عمان:دار المسيرة2010.

12- تركي رابح،**أصول التربية والتعليم**، ط1 الجزائر:دوان المطبوعات الجامعية 1982

13 - حسن محمد،حمدات محمد، **منظومة التعليم وأساليب التدريس**،ط1 عمان :دار الحامد 2008

14 - حمادي سمدون،الراوى مسارع وآخرون،**دور التعليم في الوحدة العربية** ،ط1 لبنان:1999

15 - ديوي جون،**الديمقراطية والتربية** ، ترجمة، نظمي لوقا، القاهرة :مكتبة الإنجيلو المصرية 1978 .

16- خاطر أحمد مصطفى ، **التنمية الإجتماعية نماذج ممارسة**، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث،2002

17- زيتون محيا ،**التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة**،ط1 ،لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية،2001

18 - زهران حامد، **علم النفس الإجتماعي** ، ط4 ،القاهرة :عالم الكتب 1977

19 - نبهان يحي محمد،**الأساليب الحديثة في التعليم والتعلم** ،الأردن:دار بازوري العلمية للنشر والتوزيع 2008

20- عوض حنفي،**علم الإجتماع التربوي** ،مدخل الإتجاهات والمجالات،القاهرة : مكتبة نهضة الشرق 1984 .

21 – عبد الحميد إلهام ، **المناهج وطرائق التعليم والتعلم** ، منظور ثقافي ط1 ،القاهرة :مركز المحروسة للنشر 2010 .

22 – محمد حسن عبد الباسط **التنمية الإجتماعية** ط2 ، القاهرة :مكتبة وهبة 1977

23بالحاج صالح،**النظام السياسي الجزائري** من1962الى1978،ط1،القاهرة:دار الكتاب الحديث 2003.

24جاب الله السيد،**التعليم والتنمية**،ط1،عمان:مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2004.

25زمام نور الدين،القوى **السياسيةوالتنميةدراسة في علم الاجتماع السياسي**،الساحة المركزية الجزائر2007.

26- عبد الطيف رشاد أحمد،**أساليب التخطيط للتنمية**،الاسكندرية:المكتبة الجامعية 2002 .

27- عبد العزيز ربيع محمد،**التنمية المجتمعية المستدامة**،عمان:دار اليازوري 2015.

28- علي خليفة الكواري،**حقيقة التنمية النطية**،حالة أقطار الجزيرة العربية المستقبل العربي 1981.

29- عبد الرؤوف عطيةمحمد،**التعليم وأزمة ألهوية الثقافية**،ط1،القاهرة:مؤسسة طيبة لنشر والتوزيع2009

30- منصور حسين وجيب كرم،**التعليم وخطة التنمية**،القاهرة:مكتبة الوعي العربي1970.

31 - ناصر ابراهيم،**أسس ا لتربية**،ط1،عمان:دار عمار1999

32- غالب الفريحات،**الادارة والتخطيط التربوي** ،ط1،عمان:مكتبة الحامدللنشر والتوزيع2015.

33 -يوسف كافي مصطفى،**الإعلام التربوى والتعليم** ،ط1 ،عمان: مكتبة الحامد للنشر والتوزيع 2015

34 – ريتشاد هيجو ت ،**نظرية التنمية السياسية** :ترجمة د.حمدي عبد الرمان ،محمد عبد الحليم ط1 ، المركز العالمي للدراسات الأردن :2001

35 محمد شلبي ، **تنمية الإجتماعية** ،مركز التعليم المفتوح ،جامعة بن ها 1999

36 محمد عبد الحميد ، ط1 المركز العالمي للدرسات الأردن :2001

المذكرات والرسائل

1 داود عمارية ،دور **المنظومة التعليمية في ترسيخ الثقافة الهوياتية في المغرب العربي**،شهادة ماستر ترفى العلوم السياسية ،الجزائر،جامعة الدكتور مولاي الطاهر 2015.2016

2ّ أسد صالح ، **السياسة التعليمية في الجزائر** ، دراسات حالة نظام ل.م.د شهادة لنيل الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،الجزائر : جامعة مولاي الطاهر سعيدة 2015.2015

3 درارمحمد ،**افاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة** ،شهادة لنيل ماستر للعلوم السياسية ، جامعة الدكتور مولاي طاهر ذ

4 د. عبد الجابر حارص، **إستراتجيات التعلم النشط بين النظرية والتطبيق**،رسالة لنيل شهادة الماجستار 2003 .

5 د.ميلود صديق ،لخضر بن دادة ،**إستراتجية تطور التعليم في سبيل تحقيق التنمية المحلية في الجزائر** ،مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول الحكومة والتنمية،الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة برج بوعريريج 8/7 ديسمبر 2015

6 خالد فاطمة الزهراء،**العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة التعليمية في الجزائر** ،شهادة لنيل الماستر،سياسات عامة والتنمية ،الجزائر:جامعة الدكتور مولاي الطاهر 2015 .2016 .

مقالات

1 – ميلود مرسي ، التربية والتنمية علاقة

2 – الإستراتجيات وطرق التعليم والتعلم المتبعة،كلية الفنون التطبيقية : جامعة 6 أكتوبر 3 إستراتجيات التعليم والتعلم المتبعة ، كلية التربية النوعية : جامعة القاهرة

3 محمد عاشور ،جامعة اليرموك كلية التربية ، صحيفة الرأي الأردنية

المراجع من مواقع الأنترنت

[1] See : WillurB.Brookowver and David Gottieb, A Socialoay of éducation, Second édition New york.American book company 1964,

[1] See : A Halsey and others .éducation Econcemy and Society Areader in The Socialogy of éducation the free press 1966 -.

فهرس المحتويات

فـهـرس:

بسملة .....

إهداء وكلمة شكر .....

مقدمة 04

الفصل الأول: إطار النظري والمفاهيم لتعليم والتنمية الاجتماعية 12-57

تمهيد الفصل الأول 12

المبحث الأول: مفهوم التعليم 13

المطلب الأول:تعريف التعليم وأنواعه..... 13

المطلب الثاني: إستراتيجيات التعليم 20

المطلب الثالث: أهداف التعليم ومهامه..... 25

المبحث الثاني:مفهوم التنمية 31

المطلب الأول:تعريف التنمية 32

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية 35

المطلب الثالث: نظريات التنمية 37

المبحث الثالث: مفهوم التنمية الإجتماعية 46

المطلب الأول: تعريف التنمية الإجتماعية 47

المطلب الثاني: عناصر التنمية الإجتماعية 52

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الإجتماعية 55

خلاصة الفصل الأول 57

الفصل الثاني: تأثير التعليم في تحقيق التنمية الإجتماعية في الجزائر . 59-94

تمهيد الفصل الثاني 59

المبحث الأول: النظام السياسي في الجزائر بعد الإستقلال 59

المطلب الأول: الظروف الإجتماعية بعد الإستقلال 60

المطلب الثاني: قيم النظام السياسي الجزائري 62

المطلب الثالث:موقع التعليم في الدساتير الجزائرية 66
المبحث الثاني: السياسات التعليمية 68
المطلب الأول: مقومات السياسة التعليمية 70
المطلب الثاني: مراحل التعليم والأسس التي تقوم عليها ديمقراطية التعليم 75
المطلب الثالث: دور المؤسسة التعليمية في العمل السياسي 81
المبحث الثالث: علاقة التعليم بالتنمية الإجتماعية 83
المطلب الأول:طبيعة العلاقة بين التعليم والتنمية الإجتماعية 84
المطلب الثاني: دور التعليم في تحقيق التنمية الإجتماعية 86
المطلب الثالث: إستثمار في التعليم 90
خاتمة الفصل..... 94
الخاتمة العامة 96
المراجع 98
فهرس المحتويات.....

ملخص البحث:

يعتبر نجاح التنمية في أي مجتمع يعتمد كثير على نجاح النظام التعليمي في هذا المجتمع،وبناء على ذلك لابد أن يحضى قطاع التعليم باهتمام كثير ورغم ان الجزائر تقر بأن التعليم يفترض أن يكون له دورا لأداة في إحداث التغييرات الاجتماعية،فان محصلة التجربة التعليمية الجزائرية مع ماشهدته من توسع كبير لم تحدث التغيير المطلوب ولهذا انصب اللوم بكامله على التعليم وسياسته ونظامه ومحتواه ولا يمكن للتعليم ان يحدث ذلك التأثير مالم تدخل عليه تعديلات جذرية وهذه التعديلات لاتتم إلا مع أدنى من القبول الدعم السياسي والاجتماعي الرسمي والشعبي.

Abstract

The secuccess of development in any society depends very much on the success of the educational system in this society.Accordingly,the education sector must receive great attention.Although Algerien is close to education,it is supposed to have the role of the instrument in bringing about social changes.From a large expansion did not change the required and therefore the blame is entirely on education and policy and its system and content and can not be taught that the ipact of the painful adjustmens are serious and thase amendments are not less than the acceptance of political and social support,official and populare.